بحـوث أخـرى

يسر مجلة إضافات

أن تقدّم لقرائها مايكل بوراووي، وهو عالِم من أهم علماء الاجتماع الأمريكيين، اشتهر بأبحاثه في علم الاجتماع الصناعي اعتماداً على الملاحظة بالمشاركة، وذلك في دراسته لمصانع مختارة في كل من زامبيا، وشيكاغو وهنغاريا وروسيا، وذلك قبل دراسة «مصنع» الأكاديميا ــ الجامعة.

هذه الدراسة التي نقدمها لكم هي عبارة عن صرخة وجهها بوراووي في خطابه إلى الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع باعتباره رئيساً لمؤتمرها في عام ٢٠٠٤، لربط النشاط البحثي الأكاديمي باهتمامات العموم (Public) والوقوف على ردود أفعالهم حول نتائج الأبحاث. وقد هدف بوراووي، أساساً، إلى إعادة ربط الجامعة بالمجتمع، بعد أن أبعدتها «السلعنة» النيوليبرالية عنها.

نحـــو سوسيولوجيـا للعمـوم

مايكل بوراووي(*)

أستاذ السوسيولوجيا في جامعة كاليفورنيا ـ بيركلي.

ترجمة: مها بحبوح

لنتخيّل ملاك التاريخ، مشيحاً بوجهه نحو الخلف، نحو الماضي. وحيثما نرى نحن سلسلة من الأحداث، يرى هو كارثة واحدة تُكدّس الركام فوق الركام لتلقي به أمام قدميه. يودّ الملاك لو يبقى، ليوقظ الأموات، وليعيد ما تهشّم إلى ما كان، كُلاً متكاملاً. لكن عاصفة تهبّ من الفردوس؛ وتعلّق بين جناحي الملاك، العاصفة عنيفة لا يتمكّن معها من ضمّ جناحيه. تدفعه العاصفة، دون أن يستطيع لها رداً، باتجاه المستقبل الذي يدير له الملاك ظهره، بينما تعلو كومة الركام الموجودة أمامه لتبلغ السماء. هذه العاصفة هي ما ندعوه بالتقدم.

والتر بنجامين

(*) البريد الإلكتروني: burawoy@socrates.berkeley.edu

بعد دراسته لمواقع العمل الصناعي في زامبيا وشيكاغو وهنغاريا وروسيا، يوجه بوراووي اهتمامه حالياً إلى موقع العمل الأكاديمي. هذه الدراسة هي ترجمة للمقالة: «For Public Sociology,» *American Sociological Review*, vol. 70, no. 1 (February 2005), pp. 4-28.

أسهم في هذا المشروع عدة أشخاص، لا يمكن ذكر جميع أسمائهم. يودّ المؤلف توجيه شكر إلى سالي هيلسمان (Sally Hillsman)، وبوبي سبالتر ـ روث (Bobbie Spalter - Roth)، وكارلا هويري (Carla Howery)، من مكتب الجمعية السوسيولوجية الأمريكية، فقد ساعدوا جميعاً بطرق عدة، ليس أقلها توفير الوقائع والأرقام، وتنظيم مواعيد الخطابات. كما يتقدم المؤلف بالشكر إلى بربارة ريسمان (Barbara Risman)، ودون توماسكوفيك ـ ديفي (Don Tomaskovic-Devey)، وتلامذتهما، وإلى شاس كاميك (Chas Camic) وجيري جاكوبس (Jerry Jacobs)، للملاحظات التي قدّموها على مسودة الدراسة الحالية.

وضع والتر بنجامين (Walter Benjamin) مقولته الشهيرة حول فلسفة التاريخ بينما كان الجيش النازي يقترب من مدينته الحبيبة باريس، الحرم المقدس لوعد المدنية. وهو يصور هذا الوعد في الشخصية التراجيدية لملاك التاريخ، الذي يحارب عبثاً ضد المسيرة الطويلة للمدنية صوب الدمار. في عام ١٩٤٠، لم يكن المستقبل قد بدا أكثر قتامة قط، مما كان عليه الحال حينئذ بالنسبة إلى بنجامين، وهو يرى الرأسمالية التي تحولت إلى فاشية، والاشتراكية التي تحولت إلى ستالينية، تُبرمان تحالفاً لاجتياح العالم. اليوم، ها نحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين، ورغم زوال الشيوعية وتحوُّل الفاشية إلى ذكرى تسكن ذواتنا، لا ينفك الركام يعلو ليبلغ السماء. فالرأسمالية المنفلتة من كل عقال تساند طغيانَ السوق والمظالمَ المكتومة على مستوى العالم ككل، بينما تتحول الديمقراطية التي تسترجع حيويتها، غالب الأحيان، إلى ستار رقيق لإخفاء المصالح الجبارة، والحرمان من الحقوق الشرعية، والكذب، وحتى العنف. مرة أخرى، تطيح العاصفة ملاك التاريخ، وتهبّ من الفردوس عاصفة من الإرهاب.

في البداية، كان طموح السوسيولوجيا أن تكون ملاك التاريخ، الملاك الباحث عن النظام في الشظايا المتناثرة للحداثة، والساعي إلى إنقاذ وعد التقدم. وهكذا نجد أن كارل ماركس استرجع الاشتراكية من الاستلاب (Alienation)، وخلّص إميل دوركهايم (Emile Durkheim) التماسك العضوي (Organic Solidarity) من الخواء الاجتماعي (Anomie) والأنانية. وتمكّن ماكس فيبر (Max Weber)، رغم هواجس «الليل القطبي الذي يسوده ظلام صقيعي»، من اكتشاف الحرية في العقلانية، واستخلص المعنى من حالة التحرر من الأوهام (Disenchantment). وعلى هذا الجانب من الأطلسي، مهّد و. ي. ب. دوبوا (W. E. B. du Bois) الطريق لنشوء حركة عموم أفريقيا (Pan-Africanism) كرد فعل على العنصرية والإمبريالية، في حين حاولت جين أدامز (Jane Addams) انتزاع السلم والدولية (Internationalism) من براثن الحرب. لكن عاصفة التقدم علقت بين جناحي السوسيولوجيا. وإذا كان من سبقونا قد انطلقوا لتغيير العالم، فقد وجدنا نحن أنفسنا، غالباً، وقد وصلنا إلى مرحلة نحافظ فيها عليه. طوّرت السوسيولوجيا معارفها التخصصية في سعي منها للحصول على موقع لنفسها في مجال المجد الأكاديمي، سواء بصورة اتساع معارف روبرت ميرتون (Merton, 1949) التي تتميز بالذكاء المتوقد وصفاء التفكير، أو بصورة المشروع العظيم المبهم لتالكوت بارسونز (Parsons: 1937 and 1951)، أو التعامل الإحصائي المبكر بالحركية والتراتب (Stratification)، لتبلغ السوسيولوجيا الأوج في أعمال بيتر بلو وأوتيس دودلي دنكان (Blau and Dudley Duncan, 1967).

لدى مراجعة خمسينيات القرن العشرين، نجد أنه قد أصبح بإمكان سيمور مارتن ليبست ونيل سميلسر (Lipset and Smelser, 1961: 1-8) أن يعلنا بانتصار انتهاء العصر ما قبل التاريخي الأخلاقي للسوسيولوجيا، وفتح المسار نحو العلم. لم تكن تلك هي المرة الأولى التي استحوذت فيها الرؤى الكونتية [الوضعية] (Comtean) على فكر صفوة السوسيولوجيين المهنيين. لكن هذه الفورة من «العلم الصافي» لم يكتب لها البقاء طويلاً، شأن الفورات التي سبقتها. وبعد بضع سنوات، اشتعلت في الجامعات ــ وخصوصاً منها الجامعات التي تشغل فيها السوسيولوجيا مكانة راسخة ــ نار الاحتجاج السياسي من أجل حرية الكلام، والحقوق

المدنية والسلام، ما يشير إلى وجود سوسيولوجيا تتمتع بالإجماع، كما يشير إلى تبنّيها للعلم دون أي جدال. ومرة أخرى، رفرف ملاك التاريخ بجناحيه في مهبّ العاصفة.

يتحكم ديالكتيك التقدم بمهننا كأفراد وبفرعنا المعرفي كمجموعة. لقد جرى حصر شغفنا الأصلي بالعدالة الاجتماعية، أو بالمساواة الاقتصادية، أو بحقوق الإنسان، أو بالبيئة المستدامة، أو بالحرية السياسية، أو ــ وبكل بساطة ــ بعالم أفضل، وهو الشغف الذي دفع العديد منا، بداية، باتجاه السوسيولوجيا، وجرى حصره ضمن مسار السعي للحصول على المؤهلات الأكاديمية. كما يتحول التقدم إلى مجموعة من التقنيات المعرفية ــ مساقات معيارية، وقوائم للمطالعات جرى التصديق عليها، ومواقع بيروقراطية، وامتحانات مركّزة، ومراجعات نقدية للأعمال الأدبية، وأطروحات محبوكة حسب الطلب، ومنشورات خاضعة للتحكيم، والسيرة الذاتية بجلالة قدرها، والبحث عن عمل، وملف المناصب، ومن ثم ضبط مسار الزملاء ومن سيأتون بعدنا للتأكد من أننا نسير بالإيقاع نفسه. مع ذلك، ورغم الضغوط التي تتأتى عن المهن والهادفة إلى التطبيع، فإن الزخم الأخلاقي المتولّد نادراً ما يتم كبحه، فالروح السوسيولوجية لا يمكن إخمادها بسهولة.

وعلى الرغم من المعوقات، فقد أثمر الفرع المعرفي ــ بالمعنيين الفردي والجماعي. لقد قضينا قرناً بكامله نبني معارف مهنية، ونترجم المنطق السليم إلى علم، بحيث أصبحنا الآن مستعدين تماماً لنباشر ترجمةً ارتجاعية ممنهجة، ولنعيد المعارف إلى الجهة التي أتت منها في الأصل، لنجعل من المشاكل الفردية قضايا عامة، وبالتالي نحيي النسيج الأخلاقي للسوسيولوجيا. وهنا يكمن وعد وتحدّي سوسيولوجيا العموم، أي أن تكون مكمّلة للسوسيولوجيا المهنية، وليست إلغاء لها.

وبهدف فهم إنتاج سوسيولوجيا العموم، وإمكاناتها ومخاطرها، والاحتمالات الكامنة فيها وتناقضاتها، ونجاحاتها وإخفاقاتها، قمت خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية بإجراء مناقشات ومناظرات حول سوسيولوجيا العموم في أكثر من أربعين موقعاً، تنوّعت ما بين الجامعات المحلية والمنظمات الحكومية وأوساط النخبة عبر الولايات المتحدة الأمريكية ــ وفي إنكلترا وكندا والنرويج وتايوان ولبنان وجنوب أفريقيا. كانت الدعوة إلى سوسيولوجيا العموم تجد لها صدى بين جمهور الحضور حيثما حلّت. وقد تولدت عن المناظرات سلسلة من الندوات التي تناولت سوسيولوجيا العموم، بما في ذلك ندوات بحثت في المشاكل الاجتماعية، والقوى الاجتماعية، والسوسيولوجيا النقدية. كما خصصت *Footnotes*، وهي الرسالة الإخبارية التي تصدرها الجمعية السوسيولوجية الأمريكية (American Sociology Association (ASN))، عموداً لسوسيولوجيا العموم، وجُمعت النتائج في (An Invitation to Public Sociology (American Sociological Association, 2004))، ونظمت أقسام الكليات جوائز ومدوّنات لسوسيولوجيا العموم، وأعلنت الجمعية السوسيولوجية الأمريكية موقعها الإلكتروني الخاص لسوسيولوجيا العموم، كما تبنّت كتب التدريس التمهيدية فكرة سوسيولوجيا العموم. صار السوسيولوجيون يظهرون بصورة منتظمة في صفحات الآراء في صحفنا المحلية. وفي اجتماع الجمعية السوسيولوجية الأمريكية لعام ٢٠٠٤، الذي كُرّس لسوسيولوجيا العموم، ضربت

نسبة الحضور والمشاركة رقماً قياسياً فاق ما قبله بمراحل. لقد أيقظت تلك الأوقاتُ القاتمة ملاكَ التاريخ من سباته.

أقدم هنا إحدى عشرة فرضية. تبدأ هذه الفرضيات بعرض أسباب جاذبية سوسيولوجيات العموم في الوقت الحالي، ومن ثم تتناول تعددية تلك السوسيولوجيات وعلاقتها بالفرع المعرفي ككل ــ والفرع يُفهم هنا باعتباره تقسيماً للعمل ومجالاً للقوة. سوف أقوم بدراسة مصفوفة السوسيولوجيا المهنية (Professional) وسوسيولوجيا السياسات (Policy) وسوسيولوجيا العموم (Public) والسوسيولوجيا النقدية (Critical)، بما أن هذه المصفوفة تتنوّع حسب المرحلة التاريخية ومن دولة إلى أخرى، كما سأعقد مقارنة بين السوسيولوجيا وبقية الفروع المعرفية، قبل أن ألتفت في النهاية إلى تبيان ما يخلع على السوسيولوجيا خصوصيتها، لا كعلم فقط، بل كقوة أخلاقية وسياسية أيضاً.

الفرضية الأولى: حركة المقصّ

أصبحت تطلعات السوسيولوجيا أكثر قوة، كما أصبح تحقيق تلك التطلعات أكثر صعوبة، وذلك مع توجّه السوسيولوجيا إلى اليسار وتوجّه العالم إلى اليمين.

إلام نعزو الجاذبية الحالية لسوسيولوجيا العموم؟ ما من شك في أن هذا الفرع المعرفي يذكّر العديد من الأشخاص بالسبب الذي دفعهم إلى أن يصبحوا سوسيولوجيين، لكن سوسيولوجيا العموم ليست بالشيء الجديد، ما الذي يجعلها، إذاً، تنطلق فجأة بهذه القوة؟

خلال الأعوام الخمسين الأخيرة، اتخذ مركز الثقل السياسي للسوسيولوجيا مساراً حاسماً، في حين اتخذ العالم الذي تدرسه مساراً معاكساً. ففي عام ١٩٦٨، طُلب من أعضاء الجمعية السوسيولوجية الأمريكية التصويت على قرار تقدَّم به أحد الأعضاء بخصوص معارضة حرب فييتنام. وكانت النتيجة أن ثلثي الذين شاركوا في التصويت عارضوا فكرة اتخاذ الجمعية موقفاً بهذا الشأن، في حين أن نسبة ٥٤ بالمئة عبّروا في استطلاع مستقل للآراء عن معارضتهم الشخصية لتلك الحرب (Rhoades, 1981: 60) ــ وهذا يمثل تقريباً النسبة نفسها التي كانت سائدة بين العموم آنذاك. وبعد ٣٥ عاماً، أي في عام ٢٠٠٣، عُرض أمام أعضاء الجمعية المذكورة قرار مماثل يعارض الحرب في العراق، وصوَّت ثلثا الأعضاء لصالح القرار (Footnotes July-August 2003). واللافت أن نسبة ٧٥ بالمئة ممّن صوتوا قالوا إنهم يعارضون الحرب، في وقت (أواخر أيار/مايو، ٢٠٠٣) كانت فيه نسبة ٧٥ بالمئة من الشعب الأمريكي تدعم الحرب[١].

إذا أخذنا بالاعتبار المنحى اليساري الذي كان سائداً في ستينيات القرن العشرين، تبدو النتيجة مفاجِئة. ورغم الاضطراب الذي ساد الاجتماع السنوي في بوسطن، عام ١٩٦٨،

(١) البيانات المتعلقة بموقف الشعب الأمريكي من فييتنام مأخوذة من: John Mueller, *War, Presidents and Public Opinion* (New York: John Wiley, 1973), table (3.3).

في حين إن البيانات الخاصة بموقف الشعب الأمريكي للحرب في العراق، مأخوذة من Gallup Polls.

الذي تضمّن هجوم مارتن نيكولاوس (Martin Nicolaus) الشهير والجريء على «سوسيولوجية القطط السمان»، والطلبات الصريحة من مجموعة السوسيولوجيين السود (Caucus of Black Sociologists)، ومجموعة السوسيولوجيين الراديكاليين، ومجموعة السوسيولوجيات، فإن الأصوات المعارِضة كانت ما تزال أقلية. فقد كان معظم الأعضاء قد نشأوا في أجواء سادتها النزعة الليبرالية المحافِظة، التي اتسمت بها بدايات سوسيولوجيا ما بعد الحرب، وتشرّبوا مبادئها. وبمرور الوقت، سرت راديكالية ستينيات القرن العشرين في أجواء مهنة السوسيولوجيا، وإن بصورة مخففة. وكان تنامي حضور ومشاركة النساء والأقليات العرقية، وارتقاء جيل الستينيات إلى مراكز قيادية في الدوائر وفي جمعيتنا، مؤشراً على التحول الحاسم الذي يتردّد صداه في مضمون السوسيولوجيا[٢].

وهكذا، تحولت السوسيولوجيا السياسية عن فضائل الديمقراطية الأمريكية الانتخابية لتدرس الدولة وعلاقتها بالطبقات، والحركات الاجتماعية كصيرورة سياسية، وتعميق المشاركة الديمقراطية. وتحولت سوسيولوجيا العمل عن صيرورات التكيّف إلى دراسة الهيمنة والحركات العمالية. وتحول التراتب (Stratification) عن دراسة الحراك الاجتماعي ضمن هرمية المقام المهني إلى تفحُّص البنى المتغيرة للتفاوت الاجتماعي والاقتصادي ـ الطبقة، والعرق، والنوع الاجتماعي. كما تخلّت سوسيولوجيا التنمية عن نظرية الحداثة لصالح نظرية التخلّف (Underdevelopment)، وتحليل الأنظمة العالمية، والتنمية بإشراف الدولة. وتحولت النظرية العرقية من نظريات الذوبان (Assimilation) إلى الاقتصاد السياسي وإلى دراسة التشكيلات العرقية. وقدمت النظرية الاجتماعية تفسيرات أكثر راديكالية لكلٍّ من فيبر ودوركهايم، وأضافت أعمال ماركس إلى مجموعة الكتب الأساسية (Canon). ورغم أنه لم يجر ضم النسوية (Feminism) إلى تلك المجموعة، فإن النسوية تتمتع بتأثير دراماتيكي في معظم المجالات الأساسية للسوسيولوجيا. ولا تدَّخر العولمة وسعاً في إحداث فوضى شديدة في الوحدة الأساسية للتحليل في السوسيولوجيا ـ وهي الدولة القومية ـ في الوقت الذي تفرض فيه التخلي عن محدودية تفكير فرعنا المعرفي. وقد ظهرت، بالطبع حركات معاكسة ـ على سبيل المثال، تصاعد شأن دراسات الذوبان في مجال الهجرة أو المُمَأسِسين الجدد (Neoinstitutionalists) الذين يوثّقون انتشار المؤسسات الأمريكية في أنحاء العالم ـ لكن الحركة السائدة اتَّخذت، خلال النصف الثاني من القرن العشرين، مساراً حاسماً.

إذا كان تتالي الأجيال السياسية وتغيّر مضمون السوسيولوجيا، هما إحدى ذراعي المقصّ، فإن العالم الذي ندرسه يمثل الذراع الأخرى من المقصّ، التي تتحرك في الاتجاه

(٢) في العام ١٩٦٨، كان ١٩ عضواً منتخباً في مجلس الجمعية السوسيولوجية الأمريكية ذكوراً بيضاً، عدا امرأة واحدة، وهي ميرا كومماروفسكي (Mirra Komarovsky). وفي العام ٢٠٠٤، كان أعضاء المجلس العشرين مؤلفين من ٥٠ بالمئة من النساء و٥٠ بالمئة من الأقليات. وفي المجال المهني العام، كانت نسبة ١٨,٦ بالمئة من درجات الدكتوراه في السوسيولوجيا، خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٦٩، ممنوحة لنساء، في حين وصلت النسبة إلى ٥٨,٤ بالمئة عام ٢٠٠١. أما الأرقام المتعلقة بالتغيّرات ذات الطابع العرقي، فتبدأ لاحقاً. وفي عام ١٩٨٠، كانت نسبة ١٤,٤ بالمئة من درجات الدكتوراه في السوسيولوجيا ممنوحة لأفراد من الأقليات، في حين وصل الرقم عام ٢٠٠١ إلى ٢٥,٦ بالمئة.

المعاكس. ورغم تنامي قوة بلاغيات المساواة والحرية، وثَّق السوسيولوجيون ارتفاع حدة الهيمنة والتفاوت الاجتماعي. خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، تم نقض المكاسب السابقة في مجال الأمن الاقتصادي والحقوق المدنية بواسطة توسع السوق (مع ما يرافق ذلك من تفاوتات اجتماعية) والدول المسيطرة التي تنتهك الحقوق داخل بلدها وخارجه. وفي غالب الأحيان، كان السوق والدولة يتعاونان في مواجهة الإنسانية، في ما أصبح يُعرف باسم النيوليبرالية. وما من شك في أن السوسيولوجيين أصبحوا أكثر حساسية، وأكثر تركيزاً على النواحي السلبية، لكن الأدلة التي جمعوها توحي بوجود انكفاء في العديد من المجالات. حالياً، نحن محكومون بنظام معارض للسوسيولوجيا في أعماق روحيته (Ethos)، وهو معادٍ لفكرة «المجتمع» بحدّ ذاتها.

وفي باحتنا الخلفية، تعرّضت الجامعة لهجمات متصاعدة من قبل الجمعية الوطنية للباحثين (National Association of Scholars) كونها تؤوي العديد من الليبراليين. وفي الوقت نفسه، وفي مواجهة تناقص الميزانيات واشتداد المنافسة، كان رد فعل الجامعات الحكومية هو اللجوء إلى حلول السوق ــ مشاريع مشتركة مع شركات خاصة، وحملات دعائية لاجتذاب الطلاب، وتملّق الجهات الخاصة المانحة، وتسليع التعليم من خلال التعليم عن بُعد، وتوظيف مهنيين مؤقتين أرخص كلفة، هذا بالإضافة إلى الأعداد الكبيرة من موظفي الخدمات الذين يتقاضون رواتب زهيدة (Kirp, 2003; Bok, 2003). هل يُعتبر حل السوق هو الحل الوحيد؟ وهل يتعين علينا التخلي عن فكرة الجامعة كسلعة «عامة»؟ يعتبر الاهتمام بسوسيولوجيا العموم، جزئياً، رد فعل واستجابة لخصخصة كل شيء. لكن قدرتها على الاستمرار تعتمد على إعادة إحياء فكرة «العام» ذاتها، وهي ضحية أخرى من ضحايا عاصفة التقدم. من هنا تنشأ المفارقة التالية: الفجوة المتسعة بين الروحية السوسيولوجية والعالم الذي ندرسه تُملي ضرورة سوسيولوجيا العموم، وتخلق العراقيل في دربها، في الوقت نفسه. كيف، إذاً، سنتابع المسير؟

الفرضية الثانية: تعدُّد سوسيولوجيات العموم

هناك أنواع عديدة من سوسيولوجيات العموم، وتعكس تلك الأنواع النماذج المختلفة من العموم والطرق المتعددة للوصول إليها. سوسيولوجيا العموم التقليدية والعضوية هما نموذجان محوريان، لكنهما مكمّلان لبعضهما. يمكن تدمير جماهير العموم، ولكن يمكن أيضاً إيجادها. بعض نماذج العموم لا يمكن أن تختفي ــ طلابنا، مثلاً، هم أول جمهور عموم لنا، وهم أسّرانا في الوقت نفسه.

ماذا ينبغي أن نقصد بتعبير سوسيولوجيا العموم؟ سوسيولوجيا العموم تخلق حواراً بين السوسيولوجيا والعموم، ويُقصد بهم الأشخاص المنخرطون في الحوار. بالتالي، فهي تستتبع حواراً مزدوجاً. هناك مرشحون لا يمكن تجاهلهم، وهم و. ي. ب. دوبوا(Du Bois, 1903)، وغونار ميردال (Myrdal, 1994)، وديفيد ريسمان (Riesman, 1950)، وروبرت بيلا وفريقه (Bellah [et al.], 1985). ما الذي يجمع بين الكتب المذكورة؟ يجمعها أنها كُتبت جميعاً من قبل سوسيولوجيين، وهي تُقرأ خارج الوسط الأكاديمي، إضافة إلى أنها أصبحت وسيلة

لإجراء مناقشات عامة حول طبيعة المجتمع الأمريكي ـ طبيعة قيمه، والفجوة القائمة بين الوعود والواقع، والعلل التي يعانيها وتوجهاته العامة. وضمن الجنس (Genre) نفسه الذي أُطلق عليه «سوسيولوجيا العموم التقليدية»، يمكن أن نرصد وجود سوسيولوجيين يكتبون في صفحات الرأي في صحفنا الوطنية، حيث يعلقون على قضايا تجتذب اهتمام العموم. نرى، في المقابل، أن بإمكان الصحفيين نقل الأبحاث الأكاديمية إلى المجال العام، كما حدث، مثلاً، مع مقال كريس أوغين وجيف مانزا (Uggen and Manza, 2002) الذي نشر في *The American Sociological Review*، وتناول مسألة المغزى السياسي لتجريد الجناة من حق الاقتراع، ومع أطروحة ديفا بيجر (Pager, 2002) التي تتناول أسلوب طغيان العرق في التأثير الذي يحدثه سجل السوابق في إمكانية التوظيف بالنسبة إلى الشباب. ضمن مجال سوسيولوجيا العموم التقليدية، تكون جماهير العموم التي يجري التوجه إليها خفيّة، بمعنى أنها لا يمكن رؤيتها، واهنة بمعنى أن لا وجود للتفاعل الداخلي معها، سلبية بمعنى أنها لا تشكّل حركة أو تنظيماً، وهي تمثل عادة الاتجاه العام السائد. كما أن سوسيولوجي العموم التقليدي يستثير المناقشات ضمن العموم أو بين أنواع العموم، رغم أنه قد لا يشارك في تلك المناقشات.

هناك نوع آخر من سوسيولوجيا العموم ـ وهي «سوسيولوجيا العموم العضوية» التي يعمل فيها السوسيولوجي بتواصل وثيق مع عموم مرئي واضح فعال محلي، وغالباً ما يكون ذا توجه مناوئ. الجزء الأكبر من سوسيولوجيا العموم هو من حيث الواقع سوسيولوجيا عضوية ـ أي أن السوسيولوجيين يعملون مع حركة عمالية، أو مع منظمات محلية، أو مع جماعات دينية، أو مجموعات تُعنى بحقوق المهاجرين، أو منظمات خاصة بحقوق الإنسان. هناك حوار بين عالم سوسيولوجيا العموم العضوية والعموم، صيرورة من التثقيف المتبادل. الاعتراف بسوسيولوجيا العموم يجب أن يشمل النموذج العضوي منها الذي غالباً ما يظلّ لامرئياً وخاصاً، كما أنه يعتبر منفصلاً عن حياتنا المهنية. مشروع سوسيولوجيات العموم من هذا النوع هو إظهار اللامرئي، وتعميم ما هو خاص، وتقوية تلك الروابط العضوية باعتبارها جزءاً من حياتنا السوسيولوجية.

سوسيولوجيتا العموم التقليدية والعضوية ليستا متناقضتَيْن بل متكاملتان، ترشد كل منهما الأخرى. فالمناقشات العامة في المجتمع حول القيم العائلية، على سبيل المثال، بإمكانها أن تفيد وأن تستفيد من عملنا مع زبائن الخدمة الاجتماعية. وبإمكان المناقشات بشأن اتفاقية النافتا ((NAFTA (North American Free Trade Agreement) أن تصوغ شكل تعاون عالم السوسيولوجيا مع فرع محلي لنقابة مهنية؛ كما أن العمل مع السجناء للدفاع عن حقوقهم بإمكانه إثارة مناقشات عامة حول عقدة القمع. درس بعض خريجي جامعة بيركلي (Berkeley)، وهم غريتشين بيرسير، وإيمي شاليت، وأوفير شارون (Purser, Schalet and Sharone, 2004)، محنة عمال الخدمات في الحرم الجامعي الذين يتقاضون رواتب زهيدة، فأخرجوا بذلك أولئك الأشخاص من الظلّ، وشكلوا منهم جمهور عموم ينبغي للجامعة أن تكون في موضع المساءلة أمامه. وقد أثار التقرير مناقشات واسعة بشأن الطبقة العاملة الفقيرة، والعمال المهاجرين، وخصخصة الجامعات وعملها كشركات، وفي الوقت نفسه، أضاف إلى المناقشات العامة الجارية بشأن الجو الأكاديمي باعتباره مجتمعاً قائماً على

المبادئ. وفي أفضل الظروف، تصوغ سوسيولوجيا العموم التقليدية سوسيولوجيا العموم العضوية، في حين تقوم هذه الأخيرة بوضع الأسس للأولى وتوجّهها.

بإمكاننا التمييز بين نماذج مختلفة من سوسيولوجيّي العموم، والحديث عن أنواع مختلفة من العموم، ولكن كيف يتسنى للطرفين ــ الطرف الأكاديمي والطرف خارج الوسط الأكاديمي ــ إقامة حوار؟ لماذا يتعين على أي شخص الإصغاء إلينا، وليس إلى الرسائل الأخرى التي تتدفق عبر وسائل الإعلام؟ هل نبالغ في النقد إلى درجة نفشل معها في اجتذاب اهتمام العموم الذي نتوجّه إليه؟ يمضي كل من آلان وولف (Wolfe, 1989)، وروبرت بوتنام (Putnam, 2001) وثيدا سكوكبول (Skocpol, 2003) إلى أبعد من ذلك، ويحذّرون من أن جمهور العموم بدأ بالاختفاء ــ فهو إما مُدمَّر بفعل السوق، أو مستعمَر من قبل وسائل الإعلام، أو مُحبَط بسبب البيروقراطية. إن مجرد وجود هذه الشريحة الواسعة من سوسيولوجيا العموم ليوحي بأن هناك وفرة من العموم لو أننا فقط نهتم بالبحث عنهم. لكن علينا تعلُّم الكثير حول إغرائهم بالمشاركة. مشروعنا ما يزال في مرحلته البدائية. ينبغي ألا نعتبر العموم شيئاً ثابتاً، وإنما شيء لا يكفّ عن التغيّر نستطيع المشاركة في خلقه وفي تغييره. والواقع أن جزءاً من عملنا كسوسيولوجيين يتمثل في تحديد الفئات الإنسانية ــ الأشخاص المصابون بنقص المناعة المكتسب، والنساء المصابات بسرطان الثدي، والنساء، والمثليون ــ وإذا قمنا بالتحديد المذكور بالمشاركة معهم، فإننا بذلك نخلق جماهير من العموم. أصبحت فئة المرأة أساساً لجمهورِ عموم ــ مناوئ، وفعال، وواضح، ومرئي، ومحلي، بل دولي ــ لأن المفكّرين، والسوسيولوجيين من ضمنهم، عرَّفوا النساء باعتبارهن مهمّشات، ومنبوذات، ومقموعات، ومكبوتات الصوت، أي أنهم عرّفوهن بأساليب ميَّزتها النساء. وبعد أن استعرضنا الأنواع المختلفة للعموم، يتضح لنا أن سوسيولوجيا العموم بحاجة إلى تطوير سوسيولوجيا خاصة بجماهير العموم (Sociology of Publics) ــ أي سوسيولوجيا تعمل ضمن، بل وتتجاوز، مجال سلسلة الأشخاص التي تتضمن روبرت بارك ([1904] Park, 1972) ووالتر ليبمان (Lippman, 1922)، وجون ديوي (Dewey, 1927)، وحنة أريندت (Arendt, 1958)، ويورغن هابرماس ([1962] Habermas, 1991)، وريتشارد سينت (Sennett; 1977)، ونانسي فريزر (Fraser, 1997)، ومايكل وارنر (Warner, 2002) ــ لكي نستطيع أن نقيّم إمكانات ومآزق سوسيولوجيا العموم على نحو أفضل.

إلى جانب خلق أنواع أخرى من العموم، نستطيع تحويل أنفسنا إلى عموم يؤدي دوراً في المجال السياسي. والمعروف أن دوركهايم كان يصرّ على أن النقابات المهنية يجب أن تكون عنصراً متمّماً للحياة السياسية المحلية ــ لا أن تكتفي بالدفاع عن مصالحها المهنية الضيقة. بالتالي، فإن الجمعية السوسيولوجية الأمريكية لديها الكثير لتسهم به في المناقشات العامة، والواقع أنها قد أسهمت، عندما قدمت مذكرة نصح (Amicus Curiae) إلى المحكمة العليا في قضية التمييز الإيجابي في ميشيغن (Michigan Affirmative Action)، أو عندما أعلنت أن الأبحاث السوسيولوجية أثبتت وجود التمييز العنصري، وأن للتمييز العنصري أسباباً ونتائج اجتماعية، أو عندما تبنّى أعضاؤها قرارات تعارض الحرب على العراق، وتعارض تعديلاً دستورياً يحظر زواج مثليي الجنس، أو عندما احتج مجلس الجمعية السوسيولوجية

الأمريكية على اعتقال السوسيولوجي المصري سعد الدين إبراهيم. إن الحديث باسم جميع السوسيولوجيين لهو أمر صعب وخطر. علينا أن نتأكد من أننا نصل إلى مراكز عامة من خلال الحوار المفتوح، والمشاركة الحرة المتكافئة لأعضاء الجمعية، ومن خلال تعميق ديمقراطيتنا الداخلية. هذا، ولا تعكس تعددية سوسيولوجيات العموم، فقط، وجود أنواع مختلفة من العموم، بل تعكس إلى جانب ذلك اختلاف الالتزام بالقيمة من جانب السوسيولوجيين. سوسيولوجيا العموم لا تمتلك قدرة تفاعل معيارية متأصلة فيها، عدا الالتزام بالحوار حول قضايا تُثار ضمن مجال السوسيولوجيا، ومن قبل السوسيولوجيين. وبإمكان سوسيولوجيا العموم أيضاً مساندة الأصولية المسيحية بقدر ما يمكنها مساندة سوسيولوجيا التحرر أو النزعة المجتمعية (Communitarianism). وإذا كانت السوسيولوجيا، من حيث الواقع، تساند سوسيولوجيات عموم يغلب عليها الطابع الليبرالي أو النقدي، فإن ذلك يعتبر من تداعيات الروحية الناشئة للمجموعات السوسيولوجية.

ثمة عموم لن يختفي قبل أن نختفي نحن ــ وهو طلابنا. نمنح كل عام ٢٥,٠٠٠ شهادة بكالوريوس جديدة لطلاب تخصّصوا في مجال السوسيولوجيا. ماذا يعني اعتبار هؤلاء عموماً محتمــلاً؟ المؤكد هو أن ذلك لا يعني أن علينا معاملتهم كأوعية فارغة نصبُّ فيها خمرتنا المعتقة، أو كألواح فارغة نسطّر عليها معارفنا القيّمة. بدل ذلك، علينا أن نعتبرهم حَمَلةَ تجربةٍ مُعاشة ثرية نقوم نحن بصياغتها بصورةِ فهم ذاتي أعمق للأسيقة التاريخية والاجتماعية التي جعلتهم على ما هم عليه. ويمكن لتقاليدنا السوسيولوجية الجليلة أن تساعدنا في تحويل مشاكلهم الشخصية إلى قضايا عامة. نستطيع القيام بذلك عن طريق إشراك حياتهم، وليس عن طريق تعليق تلك الحياة؛ وعن طريق الانطلاق من حيث يوجدون، لا من حيث نوجد نحن. بالتالي، تتحول العملية التربوية إلى سلسلة من حوارات نتعهدها بالرعاية تجري ضمن مجال السوسيولوجيا ــ حوار بيننا وبين الطلاب، وحوار بين الطلاب وتجاربهم الخاصة، وبين الطلاب أنفسهم، وأخيراً، حوار بين الطلاب والعموم خارج نطاق الجامعة. وهنا يعتبر تعلّم الخدمة هو النموذج البدئي (Prototype): فالطلاب خلال عملية التعلّم يتحولون إلى سفراء للسوسيولوجيا لدى العالم الأوسع، وفي الوقت نفسه يجلبون معهم إلى غرفة الصف مشاركتهم مع جماهير العموم المتنوّعة[٣]. وباعتبارنا مدرِّسين، فإننا جميعاً سوسيولوجيو عموم محتملون.

تأييد سوسيولوجيا العموم وشرعنتها من خلال الإقرار بوجودها، وإخراجها من الأجواء الخاصة إلى العلن لكي تجري دراستها وتدقيقها، هما شيء، أما جعْلها جزءاً لا يتجزأ من فرعنا المعرفي، فهو شيء آخر تماماً، وهذا يحملنا إلى فرضيتي الثالثة.

(٣) هناك أدبيات عديدة حول تعلّم الخدمة. يوجد كتابان يحملان صلة خاصة بالسوسيولوجيا، وهما: James Ostrow, Garry Hesser and Sandra Enos, eds., *Cultivating the Sociological Imagination: Concepts and Models for Service-Learning in Sociology* (Washington, DC: American Association for Higher Education, 1999), and Sam Marullo and Bob Edwards, eds., «Service-Learning Pedagogy as Universities' Response to Troubled Times,» American Behavioral Scientist, vol. 43 (2000).

الفرضية الثالثة: تقسيم العمل السوسيولوجي

سوسيولوجيا العموم هي جزء من قسم أوسع من العمل السوسيولوجي الذي يضم أيضاً سوسيولوجيا السياسات، والسوسيولوجيا المهنية، والسوسيولوجيا النقدية.

كان أبرزُ المدافعين عن سوسيولوجيا العموم التقليدية س. رايت ميلز (Mills, 1959)، ويميل كثيرون ممن جاؤوا بعده، إلى تحويل كل أنواع السوسيولوجيا إلى سوسيولوجيا العموم. ويعود ميلز إلى الأسلاف في أواخر القرن التاسع عشر، الذين كانوا لا يفرقون بين المشروع البحثي والمشروع الأخلاقي. لكن لا مجال للعودة إلى تلك الفترة المبكرة التي سبقت الثورة الأكاديمية. علينا، بدل ذلك، أن نتحرك إلى الأمام، وأن نبدأ العمل من المرحلة التي نحن فيها فعلاً، أي من مرحلة تقسيم العمل السوسيولوجي.

الخطوة الأولى هي التمييز بين سوسيولوجيا العموم و«سوسيولوجيا السياسات». سوسيولوجيا السياسات هي سوسيولوجيا تخدم الهدف الذي يحدده الزبون. علة وجود سوسيولوجيا السياسات هي تقديم الحلول لمشاكل تُعرَض علينا، أو التصديق على حلول تم التوصل إليها مسبقاً. بعض الزبائن يحدّدون مهمة السوسيولوجي بعقدٍ محدد بدقة، في حين يقوم زبائن آخرون بدور أشبه بدور الراعي (Patron) الذي يحدد الأجندات العامة للسياسة. عندما يقوم السوسيولوجي بدور الشاهد الخبير، مثلاً، تتمثَّل الخدمة المهمة المقدَّمة إلى المجتمع في إقامة علاقة محددة بدقة، نسبياً، مع الزبون، في حين إن تمويلاً مقدَّماً من وزارة الخارجية لدراسة أسباب الإرهاب أو الفقر، قد يمدّنا بأجندة بحث أكثر شمولاً.

في المقابل، تقيم سوسيولوجيا العموم علاقة حوارية بين السوسيولوجي والعموم، حيث تُطرَح أجندة كل من الطرفين للمناقشة، وتعدّل كل أجندة الأجندة الأخرى. في سوسيولوجيا العموم، غالباً ما يتضمن النقاش قيماً أو أهدافاً لا يشترك فيها الطرفان آلياً، بحيث يصعب الحفاظ على التبادلية (Reciprocity)، أو كما يسميها هابرماس (Habermas, 1984)، «الفعل التواصلي» (Communicative Action). مع ذلك، يظلّ هدف سوسيولوجيا العموم تطوير حوار من هذا النوع.

يُعتبر كتاب باربرا إهرنريخ (Ehrenreich, 2002) الرائج ــ *Nickel and Dimed* ــ وهو إثنوغرافيا حول العمال الذين يتقاضون أجوراً زهيدة، أدانت من بين ما أدانت ممارسات التوظيف لدى شركة والمارت (Wal-Mart) ــ مثالاً على سوسيولوجيا العموم، في حين إن شهادة الخبير التي قدمها ويليام بيلباي (Bielby, 2003) في قضية التمييز بين الجنسين المرفوعة ضد الشركة نفسها، يمكن اعتبارها حالة من حالات سوسيولوجيا السياسات. منهجيتا سوسيولوجيا العموم وسوسيولوجيا السياسات لا تلغيان بعضهما البعض، بل إنهما ليستا على طرفي نقيض. وفي هذه الحالة، فإنهما غالباً ما تكملان بعضهما البعض. فقد تتحول سوسيولوجيا السياسات إلى سوسيولوجيا عموم، ولا سيما عندما تخفق سوسيولوجيا السياسات، كما حصل عند تقديم جيمس كولمان (Coleman: 1966 and 1975) للاقتراحات، أو عندما رفضت الحكومة دعم مقترحات تتعلق بالسياسة، مثل توصية ويليام جوليوس ويلسون (Wilson, 1996) بإيجاد فرص عمل بهدف التخفيف من وطأة الفقر المرتبط بالعرق، أو انخراط بول ستار (Paul Starr) في

مسألة إصلاحات الرعاية الصحية المتعلقة بالإجهاض المقدَّمة من إدارة الرئيس كلينتون. كما أن سوسيولوجيا العموم قد تتحول غالباً إلى سوسيولوجيا سياسات. فقد أدت مشاركة دايان فوهان (Vaughan, 2004) في وسائل الإعلام بشأن كارثة مكوك الفضاء كولومبيا (Columbia)، وهي المشاركة التي كثر الحديث عنها، والتي استندت فيها فوهان إلى أبحاثها السابقة حول حادثة المكوك السابق تشالينجر (Challenger)، أدت إلى تمهيد الطريق أمام تبنّي أفكارها في التقرير الصادر عن لجنة تقصّي الحقائق في حادثة كولومبيا (Columbia Accident Investigation Board, 2003)، وخصوصاً الاتهام الذي وجهته فوهان إلى الثقافة التنظيمية في وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا NASA).

ولكن، لا يمكن أن توجد سوسيولوجيا سياسات ولا سوسيولوجيا عموم دون وجود سوسيولوجيا مهنية توفر المنهجيات الصحيحة التي تم اختبارها، والمعارف التي تم جمعها، والأسئلة الموجّهة إلى مسار العمل، والأطر المفاهيمية. السوسيولوجيا المهنية ليست عدوة لسوسيولوجيا السياسات ولا لسوسيولوجيا العموم، بل هي شيء لا غنى عنه في وجودهما ــ فهي توفر لهما الشرعية والدراية. وتتألف السوسيولوجيا المهنية، في المقام الأول، من عدة برامج بحثية متداخلة، يضم كل منها افتراضاته الخاصة، ونموذجه الأصلي، وأسئلته المحدِّدة، وأدواته المفاهيمية، ونظرياته المستنبَطة[٤]. تحوي معظم المجالات الفرعية برامج أبحاث راسخة، مثل نظرية التنظيم (Organization Theory)، والتراتب، وسوسيولوجيا السياسات، وسوسيولوجيا الثقافة، وسوسيولوجيا الأسرة، والعرق، والسوسيولوجيا الاقتصادية، وإلى ما هنالك. وغالباً ما تضم المجالات الفرعية برامج بحثية، مثل علم البيئة التنظيمي (Organizational Ecology) ضمن نظرية التنظيم. وتتطور البرامج البحثية من خلال معالجة الألغاز المحدِّدة لها التي تنشأ، إما عن حالات الخروج عن القاعدة (Anomalies) ذات الطابع الخارجي (التضارب بين الافتراضات الأولية والنتائج الإمبيريقية (Empirical))، أو عن التناقضات الداخلية. وهكذا، تم ترسيخ البرنامج البحثي الخاص بالحركات الاجتماعية عن طريق تنحية النظريات «اللاعقلانية» والنفسية الخاصة بالسلوك الجماعي، جانباً، ووضْع بنية جديدة تتمحور حول فكرة تعبئة الموارد، التي أدت بدورها إلى صياغة نموذج للعملية السياسية، يؤطّر الانفعالات، ويحاول، كما جرى مؤخراً، دمجها. وضمن كل برنامج بحثي، تقوم الدراسات النموذجية بحلّ مجموعة من الألغاز لتخلق في الوقت نفسه ألغازاً جديدة، محوّلة بذلك البرنامج البحثي إلى اتجاهات جديدة. ويتردّى وضع البرامج البحثية عندما تسود تلك البرامج حالات الخروج عن القاعدة والتناقضات، أو عندما تصبح محاولات استيعاب الألغاز أداة لإنقاذ ماء الوجه أكثر منها ابتكاراً نظرياً أصيلاً. ويرى كل من غودوين وجاسبر (Goodwin and Jasper, 2004: chap. 1) أن ذلك كان مصير نظرية الحركة الاجتماعية، عندما أغرَقت في العمومية والانغلاق على النفس.

(٤) في أثناء صياغة فكرة البرامج البحثية، تأثرت إلى حد كبير بإيمر لاكاتوس: Imre Lakatos, *The Methodology of Scientific Research Programmes* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1978). وبمناقشاته مع توماس كون (Thomas Kuhn) ومع كارل بوبر (Karl Popper)، ومع آخرين.

يكمن دور السوسيولوجيا النقدية، وهي النوع الرابع الذي أطرحه، في دراسة أسس البرامج البحثية للسوسيولوجيا المهنية ــ سواء منها الأسس الواضحة والضمنية، أو الأسس المعيارية والوصفية. وهنا تتبادر إلى الذهن أعمال روبرت ليند (Lynd, 1939)، الذي اشتكى من أن العلوم الاجتماعية كانت تتخلى عن مسؤوليتها التي تتمثل في مواجهة المشاكل الثقافية والمؤسساتية الملحّة الراهنة، بلجوئها إلى الانشغال الهاجسي بالتكنيك وبالتخصّص. وقد هاجم س. رايت ميلز (Mills, 1959) السوسيولوجيا المهنية التي كانت سائدة خلال خمسينيات القرن العشرين بسبب عدم تناسبها مع الواقع، وانحرافها باتجاه «نظرية كلية» (Grand Theory) مبهمة، أو «إمبريقية تجريدية» خالية من المعنى فصلت المعطيات عن السياق. أما ألفن غولدنر (Gouldner, 1970)، فقد وجه نقداً عنيفاً إلى الوظائفية البنيوية (Structural Functionalism) بسبب الافتراضات التي ينطوي عليها مجالها بشأن المجتمع المتناغم، والتي كانت تتعارض والصراعات المتعاظمة خلال ستينيات القرن العشرين. كما انتقدت بعنف كلٌّ من النسوية ونظرية المثليين (Queer Theory) ونظرية العرق النقدية السوسيولوجيا المهنية بسبب تجاهلها انتشار وحدّة حالات القهر المرتبطة بالنوع الاجتماعي والجنس والعرق. وفي كل من الحالات المذكورة، نجد أن السوسيولوجيا النقدية تحاول توعية السوسيولوجيا المهنية بشأن انحيازها وصمتها، وترويج برامج بحثية جديدة تقوم على أسس بديلة. ويمكن اعتبار السوسيولوجيا النقدية ضمير السوسيولوجيا المهنية، كما أن سوسيولوجيا العموم هي ضمير سوسيولوجيا السياسات.

كما تقدم لنا السوسيولوجيا النقدية السؤالَيْن اللذين يحددان العلاقة بين الأنواع الأربعة من السوسيولوجيا.

السؤال الأول يطرحه ألفريد ماكلانغ لي (Lee, 1976) في خطابه الرئاسي: «سوسيولوجيا من أجل من؟»، هل نتكلم مع أنفسنا فقط (مع جمهور أكاديمي) أم أننا نتوجه إلى الآخرين (إلى جمهور من خارج الوسط الأكاديمي). طرّح هذا السؤال هو بمثابة الإجابة عنه، لأن قلة فقط ستؤيد وجود فرع معرفي مغلق ومنعزل، أو ستدافع عن السعي إلى اكتساب المعارف لمجرد اكتسابها فقط. لكن الدفاع عن إشراك جمهور من خارج الوسط الأكاديمي، سواء من خلال خدمة الزبائن أو الحديث إلى العموم، لا يعني إنكار المخاطر التي ينطوي عليها ذلك، بل يعني أن من الضروري إشراك ذلك الجمهور، رغم، أو حتى بسبب، تلك المخاطر.

السؤال الثاني هو السؤال الذي يطرحه ليند، وهو: «سوسيولوجيا من أجل ماذا؟»، هل يتعين علينا الانشغال بأهداف المجتمع أم أن علينا أن ننشغل فقط بالوسائل الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف. هذا هو الفارق الذي يشكّل الأساس لنقاش ماكس فيبر حول العقلانية التقنية وعقلانية القيمة. كان فيبر، ومن بعده مدرسة فرانكفورت، يشعر بالقلق إزاء فكرة إحلال العقلانية التقنية محل النقاش حول القيمة، أي ما كان هوركهايمر (Horkheimer, 1974 [1947]) يشير إليه باسم تلاشي المنطق، أو ما أُطلقَ عليه، مع زميله ثيودور أدورنو (Adorno, 1969 [1944])، اسم جدلية التنوير (Dialectic of Enlightenment). أنا

أطلق على المعارف من النوع الأول اسم المعارف الوسيلية (Instrumental)، سواء أكانت حلّ لغز من ألغاز السوسيولوجيا المهنية أو حل مشكلة من مشاكل سوسيولوجيا السياسات. وأطلق على المعارف من النوع الثاني معارف منعكسة (Reflexive)، لأنها تُعنى بالحوار حول الأهداف، سواء أكان الحوار يجري بين الجماعات الأكاديمية حول أسس برامجها البحثية، أو كان يجري بين أكاديميين وجماهير عموم مختلفة حول توجّه المجتمع. المعارف المنعكسة تتساءل حول مقدمات القيمة (Value Premises) الخاصة بالمجتمع والخاصة بمهنتنا. ويضمّ الجدول الرقم (١) موجزاً للمخطط العام(٥).

الجدول الرقم (١)
تقسيمات العمل السوسيولوجي

	جمهور أكاديمي	جمهور من خارج الوسط الأكاديمي
معارف وسيلية (Instrumental)	مهنية (Professional)	سياسات (Policy)
معارف منعكسة (Reflexive)	نقدية (Critical)	عموم (Public)

من حيث التطبيق، يمكن لأي نموذج من السوسيولوجيا أن يتأرجح بين تلك الأنماط المثالية (Ideal Types) أو ينتقل عبرها بمرور الوقت. على سبيل المثال، سبق أن أشرت إلى أن الفرق بين سوسيولوجيا العموم وسوسيولوجيا السياسات غالباً ما يصبح مبهماً ـ فالسوسيولوجيا بإمكانها أن تخدم الزبون، وأن تولّد نقاشات عامة في الوقت نفسه.

الفئات هي نتاجات اجتماعية. هذا التصنيف للعمل السوسيولوجي يعيد تعريف الأسلوب الذي نرى فيه أنفسنا. وأنا هنا أنخرط في ما قد يطلق عليه بيير بورديو (Bourdieu: [1984] and 1988 [1979] and 1986) صراع التصنيف، وتنحية المناقشات حول الأساليب الكمية والنوعية، والمنهجيات الوضعية (Positivist) والتأويلية (Interpretive)، والميكروسوسيولوجيا والماكروسوسيولوجيا، عن طريق التركيز على سؤالين: من أجل من، ولأجل ماذا، نسعى خلف السوسيولوجيا؟ الفرضيات الباقية تحاول تبرير وتوسيع نظام التصنيف هذا.

---

(٥) يحمل هذا المخطط شبهاً غريباً بالوظائف الأربع الشهيرة التي يقول تالكوت بارسون إن على كل نظام أن يحققه لكي يُكتب له البقاء، وهي: التكيُّف، وتحقيق الهدف، والتكامل، والكمون (Latency) (الحفاظ على النمط). إذا كانت السوسيولوجيا النقدية تقابل وظيفة الكمون على أساس التزامات القيمة، وكانت سوسيولوجيا العموم تقابل وظيفة التكامل، حيث يكون التأثير هو وسط التبادل، إذاً، فإن سوسيولوجيا السياسات تقابل تحقيق الهدف، والسوسيولوجيا المهنية برصيدها المتواضع تقابل التكيّف: Talcott Parson, «An Outline of the Social System,» in: *Theories of Society*, edited by Talcott Parsons [et al.] (New York: Free Press, 1961), pp. 30-79.

لكن هابرماس يواجه بارسون بنقد غير متوقع، إذ يشير إلى أن النظام (التكيف وتحقيق الهدف) يستعمر الحياة ـ العالم Life-World (الكمون والتكامل). انظر: Jürgen Habermas, *The Theory of Communicative Action*, 2 vols. (Boston, MA: Beacon, 1984), chap. 7

وكما سنرى لاحقاً، تجمع الفرضية السابعة بين فرضية الاستعمار التي جاء بها هابرماس والتحليل الميداني للوسط الأكاديمي، الذي أجراه بورديو، Pierre Bourdieu, *Homo Academicus* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1988).

الفرضية الرابعة: شرح التعقيد الداخلي

يحدد السؤالان ـ «المعارف من أجل من؟»، و«المعارف من أجل ماذا؟» ـ السمة الأساسية لفرعنا المعرفي. وهما لا يقتصران على تقسيم السوسيولوجيا إلى أربعة أنواع مختلفة، بل يسمحان لنا أيضاً بفهم التركيبة الداخلية لكل نوع.

الأنواع الأربعة من المعارف لا تمثل فقط تبايناً وظيفياً للسوسيولوجيا، بل تمثل إلى جانب ذلك أربع وجهات نظر متمايزة إلى السوسيولوجيا. فتقسيم العمل السوسيولوجي يبدو مختلفاً من وجهة نظر السوسيولوجيا النقدية، مقارنة بما يبدو عليه من وجهة نظر سوسيولوجيا السياسات، على سبيل المثال! والواقع أن السوسيولوجيا النقدية تعرِّف نفسها، وإلى حدّ بعيد، انطلاقاً من معارضتها للسوسيولوجيا المهنية («الاتجاه العام السائد») التي تُعتبر، بدورها، جزءاً لا يتجزأ من سوسيولوجيا السياسات الانتهازية. ولا تقصّر سوسيولوجيا السياسات في الردّ وفي مهاجمة السوسيولوجيا النقدية لقيامها بتسييس الفرع المعرفي، وبالتالي تجرده من مصداقيته. وهكذا نجد أننا نميل، ومن ضمن كل فئة، إلى جوهرة (Essentialize) الفئات الأخرى، وإلى مجانستها (Homogenize) وتنميطها (Stereotype). وبالتالي، علينا أن نسعى إلى التعرّف على تعقيد الأنواع الأربعة من السوسيولوجيا. والطريقة الأمثل للقيام بذلك هي العودة إلى طرح السؤالين الأساسيين: المعارف من أجل من؟ والمعارف من أجل ماذا؟ وتكون النتيجة كشف التمايز الداخلي لكل نوع من أنواع السوسيولوجيا، وبالتالي، ظهور صورة ليست الفروق الدقيقة فيها واضحة (Nuanced). كما ندرك ضمن كل نوع التوترات الكامنة التي تدفعه في هذا الاتجاه أو ذاك.

لنبدأ بالسوسيولوجيا المهنية. يكمن في لبّ هذا النوع من السوسيولوجيا وضْع البرامج البحثية المتعددة وشرحها بالتفصيل، ومن ثم إلغاؤها. لكن السوسيولوجيا المهنية تضمّ إلى جانب ذلك عنصر سياسة يتولى الدفاع عن البحث السوسيولوجي في العالم الأوسع ـ عن تمويل الأبحاث التي تكون عرضة للتجاذبات السياسية، مثل دراسة السلوك الجنسي؛ وتحديد بروتوكولات الذوات الإنسانية؛ والسعي إلى الحصول على دعم الحكومة، لنقل مثلاً من أجل برامج عضوية الأقليات، وإلى ما هنالك. يتركّز عنصر السياسة الخاص بالسوسيولوجيا المهنية في مكتب الجمعية السوسيولوجية الأمريكية، وهو يظهر على صفحات نشرة الجمعية *Footnotes*.

وهناك أيضاً الجانب العام للسوسيولوجيا المهنية، الذي يعرض نتائج الأبحاث بطريقة سهلة المنال بالنسبة إلى الجمهور العادي. وكان ذلك هو الهدف المعلَن للمجلة الجديدة *Contexts*، لكن النشرات المنتظمة الحاوية أحدث المعلومات والصادرة عن مكتب الجمعية السوسيولوجية الأمريكية، تقوم بمهمة مماثلة. كما نلاحظ هنا أيضاً وفرة عدد المدرّسين الذين ينشرون نتائج الأبحاث السوسيولوجية، إضافة إلى تأليف الكتب الدراسية بطبيعة الحال. الخط الذي يفصل هذا الجانب العام للسوسيولوجيا المهنية عن سوسيولوجيا العموم ذاتها يكاد لا يظهر، لكن السوسيولوجيا المهنية معنيّة أكثر، وعلى نحو وثيق، بتأمين الظروف اللازمة لأنشطتنا المهنية الأساسية.

أخيراً، هناك الجانب النقدي للسوسيولوجيا المهنية ـ وهي المناقشات الجارية ضمن البرامج البحثية وبين تلك البرامج، كالمناقشات الجارية بشأن الأهمية النسبية للطبقة والعرق، وبشأن تأثيرات العولمة، وبشأن أنماط العمل الشاق، وبشأن الأسس الطبقية للسياسة الانتخابية، وبشأن مصادر التخلف، وإلى ما هنالك. المناقشات النقدية من هذا النوع تمثل موضوع المقالات في *The Annual Review of Sociology*، وهي تمدّ برامجنا البحثية بالديناميكية المطلوبة. والتقسيمات الأربعة للسوسيولوجيا المهنية مبينة في الجدول الرقم (٢).

الجدول الرقم (٢)
تقسيم السوسيولوجيا المهنية

المهنية	السياسات
يجري العمل البحثي ضمن البرامج البحثية التي تحدد الافتراضات والنظريات والمفاهيم والأسئلة والألغاز.	الدفاع عن البحث السوسيولوجي، والذوات الإنسانية، والتمويل، ونشرات المعلومات.
النقدية	**العموم**
مناقشات نقدية للفرع المعرفي ضمن البرامج البحثية وبين تلك البرامج.	ينصبّ الاهتمام على الصورة العامة للسوسيولوجيا، وعرض النتائج بطريقة سهلة المنال، وتدريس القواعد الأساسية للسوسيولوجيا، وتأليف الكتب المدرسية.

وبالنظر إلى اتساع مجال السوسيولوجيا المهنية، فإن بإمكاننا تمييز تباينات وظيفية، أو ما يمكن أن يدعوه آبوت (Abbott, 2001) «تجزئة» السوسيولوجيا المهنية، لكن الأنواع الأخرى من السوسيولوجيا ليست على الدرجة نفسها من التطور الداخلي، بحيث يُفَضَّل الحديث هنا عن جوانبها أو أبعادها المختلفة. وهكذا نجد أن الفاعلية الجوهرية لسوسيولوجيا العموم ـ وهي الحوار بين السوسيولوجيين وجماهيرهم من العموم ـ تستند (وقد لا تستند) إلى اللحظات (Moments) المهنية والنقدية والسياسية.

لنأخذ، مثلاً، مشروع البحث والفعل الإعلامي (Media Research and Action)، التابع لجامعة بوسطن، الذي يجمع بين السوسيولوجيين ومنظّمي المجتمع المحلي لإيجاد الوسيلة المثلى لتقديم القضايا الاجتماعية إلى وسائل الإعلام. هناك لحظة مهنية في هذا المشروع تستند إلى فكرة وليم غامسون (William Gamson) عن الاستنباط، ولحظة نقدية تستند إلى الأساليب المحدودة التي تعمل بها وسائل الإعلام، ولحظة سياسات تتعامل مع الأهداف المحسوسة لمنظّمي المجتمع المحلي. تصف شارلوت ريان (Ryan, 2004) التوترات الموجودة ضمن المشروع، والناشئة عن تناقض المتطلبات بين آنيّة (Immediacy) سوسيولوجيا العموم والإيقاع المهني للسوسيولوجيا المهنية، في حين يؤكد غامسون (Gamson, 2004) ضعف التزام الجامعة الاقتصادي بأي مشروع يُمكِّن المجتمعات المحلية.

كما تنطوي سوسيولوجيا السياسات على لحظاتها المهنية والنقدية والعمومية الخاصة بها. ولدينا حالة مهمة للدراسة، وهي تجربة جودي ستاسي (Stacey, 2004) كشاهدة خبيرة في

الدفاع عن زواج مثليي الجنس في أونتاريو، كندا. فقد استند المعارضون القانونيون لزواج مثليي الجنس إلى مقالها الشهير المنشور في *American Sociological Review* (Stacey and Biblarz, 2001). كان رأي المؤلفَيّن أنه في الوقت الذي تُظهر فيه الدراسات بعض الفروق الطفيفة في التأثير الذي تتركه تنشئةُ المثليين للأطفال، في الأطفال أنفسهم ــ من حيث إنهم يصبحون أكثر انفتاحاً إزاء التنوع الجنسي ــ فإنه لا وجود لأدلة تبرهن على أن تلك التأثيرات كانت «ضارة» بأي شكل من الأشكال. ويقول معارضو زواج مثليي الجنس إن ستاسي وببلارز قد استندا إلى دراسات ضعيفة من الوجهة العلمية، بحيث لا يمكن استخلاص نتائج كهذه منها. وهكذا وجدت جودي ستاسي نفسها في وضع فريد تدافع فيه عن الدقة العلمية لنتائجها. هذا بالإضافة إلى أن الدفاع عن الحريات المدنية للمثليين استتبع الدفاع عن الزواج ــ وهي مؤسسة كانت ستاسي قد أخضعتها لنقد قاس في أبحاثها. في هذه الحالة، نستطيع أن نلمس مدى التقييد الذي يمكن أن تتسبب به سوسيولوجيا السياسات، وكيف يمكن لاعتمادها على السوسيولوجيا المهنية أن يضعها في مواجهة السوسيولوجيا النقدية وسوسيولوجيا العموم. فالجوانب الأربعة لأي نوع من أنواع السوسيولوجيا، قد لا تكون منسجمة مع بعضها البعض.

بإمكاننا أن نلاحظ الأمر ذاته في السوسيولوجيا النقدية. ففي مقالها الكلاسيكي، «A Sociology for Women»، توجّه دوروثي سميث (Smith, 1987: chap. 2) نقداً قاسياً إلى السوسيولوجيا بسبب قيامها بتعميم (Universalization) وجهة النظر الذكورية، ولا سيما وجهة نظر الرجال المتحكّمين الذين يسيطرون على البنى الكبرى في المجتمع. وتقوم سميث، على أساس كتابات ألفرد شوتز (Alfred Shutz) المعتمَدة، بشرح وجهة نظر النساء المتجذّرة في البنى الصغرى للحياة اليومية ــ العمل اللامرئي الذي يدعم البنى الكبرى. وقد طورت باتريشيا هيل كولينز (Collins, 1991) تحليل وجهة النظر تلك بإصرارها على أن من يتعرضون للقمع عند مستويات متعددة ــ النساء السوداوات الفقيرات ــ هم من يقومون بالتمعّن في وضع المجتمع، لكن كولينز تعتمد أيضاً على النظرية الاجتماعية التقليدية، وهي تعتمد لا على شوتز، بل على جورج سيميل (George Simmel) وروبرت ميرتون (Merton, 1949)، للقيام بنقد مفصل للسوسيولوجيا المهنية. بالنسبة إلى كولينز، كان هناك أيضاً عنصر عمومي ــ فقد كان من الضروري ربط المُفَكِّرات السوداوات بثقافة النساء السوداوات الفقيرات لإضفاء مزيد من الشمولية على السوسيولوجيا المهنية. وهكذا يصبح بإمكاننا رؤية العنصرين المهني والعمومي في السوسيولوجيا النقدية، ولكن ماذا عن لحظة هذه السوسيولوجيا الخاصة بالسياسات؟ هل يمكننا ادعاء أن هنا مكمن السياسة الواقعية الساعية إلى الدفاع عن فضاءات الفكر النقدي داخل الجامعة، وهي الفضاءات التي تتضمن البرامج التي تضم أكثر من فرع معرفي، والمعاهد، والنضال من أجل التمثيل؟

كانت تلك بعض الأمثلة التي تشرح تعقيد كل نوع من أنواع السوسيولوجيا، وتتعرّف على أبعاده الأكاديمية، وأبعاده خارج الوسط الأكاديمي، إضافة إلى أبعاده الوسيلية والمنعكسة. وعندما نعود إلى التركيز على العلاقات القائمة بين الأنواع الأربعة الأساسية، علينا ألا ننسى هذه التركيبة الداخلية المعقّدة.

الفرضية الخامسة: تحديد موقع السوسيولوجي

ينبغي التمييز بين السوسيولوجيا وتقسيماتها الداخلية من جهة، والسوسيولوجيين ومساراتهم من جهة أخرى. فحياة السوسيولوجي يسيِّرها التعارض بين الهابيتوس (Habitus) السوسيولوجي الخاص به وبنية الفرع المعرفي ككل.

علينا أن نميّز بين تقسيم العمل السوسيولوجي والسوسيولوجيين الذين يشغلون موقعاً أو أكثر ضمن هذا التقسيم. فهناك نسبة ٣٠ بالمئة، تقريباً، من حملة درجة الدكتوراه موظفون خارج الجامعة، في عالم الأبحاث السياسية، بصورة أساسية، حيث يمكنهم ركوب مغامرة الدخول إلى المجال العام (Kang, 2003). نسبة الـ ٧٠ بالمئة من حملة درجة الدكتوراه، ممّن يدرِّسون في الجامعات، يشغلون الموقع المهني، ويقومون بالأبحاث أو ينشرون النتائج، لكنهم قد يشغلون مناصب في مواقع أخرى أيضاً، على الأقل إذا كانوا يشغلون مناصب تضمّ مساراً متسلسلاً من الوظائف. نجد في المقابل أن الأعداد الكبيرة من العاملين المؤقتين ــ المعاونين، والمحاضرين المؤقتين، والمدرسين العاملين بدوام جزئي ــ عالقون في موقع واحد، يتلقون أجوراً زهيدة (من ٢٠٠٠ ــ ٤٠٠٠ دولار للمقرّر الواحد) لقاء تفانيهم في التدريس، إضافة إلى أنهم يعيشون ظروف توظيف غير آمنة، وعادة ما يعملون دون الحصول على أية مزايا (Spalter-Roth and Erskine, 2004). وهم موجودون بأعداد كبيرة في الجامعات الشهيرة، حيث يمثلون ٤٠ بالمئة من الموظفين، ويدرِّسون نسبة ٤٠ بالمئة من المقرَّرات هؤلاء هم العمال الثانويون الذين يؤمّنون الدعم المالي للأبحاث ولرواتب أعضاء هيئة التدريس الدائمين، ويوفرون لهم إمكانية القيام بفعاليات أخرى.

وهكذا نجد أن العديد من السوسيولوجيين المرموقين لدينا قد شغلوا مواقع متعددة. جيمس كولمان (Coleman)، على سبيل المثال، كان يعمل، في الوقت نفسه، في مجالي السوسيولوجيا المهنية وسوسيولوجيا السياسات، في حين كان يتخذ موقفاً عدائياً من السوسيولوجيا النقدية وسوسيولوجيا العموم. وكريستوفر جينكز (Jencks)، الذي عمل في مجالات سياسية متشابهة، يتصرف على نحو غير مألوف لدى جمعه اللحظتين النقدية والعمومية مع الالتزامات المهنية والسياسية. أما سوسيولوجيا آرلي هوكشايلد (Arlie Hochschild) العاطفية، فهي معلقة بين السوسيولوجيا المهنية والسوسيولوجيا النقدية، في حين إن أبحاثها حول العمل والعائلة تجمع بين سوسيولوجيا العموم وسوسيولوجيا السياسات. وبالطبع، فإن هؤلاء السوسيولوجيين يشغلون، أو سبق أن شغلوا، مراكز مريحة في دوائر سوسيولوجية رفيعة المستوى، حيث تسمح لهم شروط العمل بالتواجد في أكثر من موقع. لكن معظمنا لا يشغل أكثر من موقع في وقت واحد. ولهذا علينا أيضاً التركيز على مهننا.

السوسيولوجيون لا يكتفون بالتواجد في مراكز مختلفة في الوقت نفسه، بل يتخذون بمرور الوقت مسارات بين الأنواع الأربعة من السوسيولوجيا. قبل أن يجري دعم المهن الحرفية، كان التنقل بين المواقع يتخذ شكلاً أكثر غرابة. وبعد أن ازداد استياء و. ي. ب. دوبوا (Du Bois) من الجو الأكاديمي، ومن التهميش الذي كان يعانيه فيه بسبب انتمائه العرقي، وبعد أن أنهى «*The Philadelphia Negro*» عام ١٨٩٩، وبعد أن أنشأ «مركز أتلانتا

للبحوث» (Atlanta Sociological Laboratory) في جامعة أتلانتا، وأداره خلال الفترة ١٨٩٧ ـ ١٩١٠، هجر الوسط الأكاديمي وأسس جمعية The National Association for the Advancement of Colored People (NAACP))، وأصبح رئيس تحرير مجلتها «كرايسس» *(Crisis)*. وخلال عمله في المجال العام، كتب دوبوا جميع أنواع المقالات الموجّهة إلى العموم، التي تأثرت، كما هو متوقع، بثقافته السوسيولوجية. وقد عاد عام ١٩٣٤ إلى الوسط الأكاديمي ليرأس قسم السوسيولوجيا في أتلانتا، حيث أنهى دراسة كلاسيكية أخرى «Black Reconstruction»، ومن ثم ليهجر الوسط الأكاديمي مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية، إلى مواقع عامة محلية ودولية. كانت حملاته التي لم تهدأ لتحقيق العدالة العرقية تمثل ذروة سوسيولوجيا العموم، رغم أن هدفه النهائي كان، بالطبع، تغيير السياسة. وتعتبر سوسيولوجيا العموم، غالباً، وسيلة المهمّشين، المحرومين من ولوج مجال السياسة والمنبوذين في الوسط الأكاديمي.

بينما كان دوبوا يبتعد عن الوسط الأكاديمي، كان خصمه اللدود روبرت بارك (Robert Park)، وهو شخصية رئيسية أخرى في مجال سوسيولوجيا الأعراق، يسير في اتجاه معاكس[٦]. وبعد أن عمل بارك في الصحافة لسنوات، اطلع خلالها على الفظائع التي ارتكبها البلجيكيون في الكونغو، أصبح السكرتير الشخصي لبوكر ت. واشنطن (Booker T. Washington)، والمسؤول عن تحليل الدراسات لديه، وذلك قبل التحاقه بقسم السوسيولوجيا في جامعة شيكاغو، حيث قام بتطويره وبإضفاء الروح الاحترافية عليه (Layman, 1992).

ينتمي س. رايت ميلز (C. Wright Mills) إلى جيل لاحق، لكن شعوره بالاستياء من الوسط الأكاديمي تنامى مع الوقت، شأنه شأن دوبوا. وبعد أن حصل ميلز على درجة البكالوريوس في الفلسفة من جامعة تكساس، ذهب إلى ويسكونسِن ليعمل مع المهاجر الألماني هانز غيرث (Hans Gerth). وهناك وضع أطروحته حول الذرائعية (Pragmatism). تمكَّن روبرت ميرتون وبول لازارسفيلد (Lazarsfeld) من إحضاره إلى جامعة كولومبيا، لأنه كان يبدو واعداً كسوسيولوجي محترف. لكنه لم يستطع أن يتحمل «العملية اللاليبرالية» (Illiberal Practicality) في مكتب لازارسفيلد للدراسات التطبيقية، فتحوَّل عن السوسيولوجيا الوسيلية إلى سوسيولوجيا العموم، كما في كتابه: *New men of Power, White Collar and Power Elite*. في نهاية حياته القصيرة، عاد ليتناول وعد وخيانة السوسيولوجيا في كتابه الملهم *The Sociological Imagination*. وقد تزامن ذلك التحول إلى السوسيولوجيا النقدية مع تحرك آخر تجاوز السوسيولوجيا ليدخل مجال مفكِّر العموم، وذلك بصدور كتابَي *Listen, Yankee!* و*The Causes of World War Three* ـ وهما كتابان لا تربطهما بالسوسيولوجيا سوى علاقة واهية[٧].

---

(٦) أتوجّه بالشكر إلى ستيفن ستينبرغ (Stephen Steinberg) لإشارته إلى هذه الصدفة. ومع أن بارك قام بدور رئيسي في إضفاء الروح الاحترافية (Professionalizing) على السوسيولوجيا، فإنه لم يتخلّ عن الإصلاح الاجتماعي، رغم إقراره مبدأ العلوم الاجتماعية المستقلة ومعارضته العلنية لسوسيولوجيا الفعل (Action) الخاصة بالنساء في Hull House.

(٧) الفرق بين «سوسيولوجي العموم» و«مفكر العموم» (Public Intellectual) يعتبر مهماً. فالأول هو نسخة متخصّصة عن الثاني، أي الاقتصار في التعليقات أمام العموم على مجالات الخبرة الراسخة بدل إبداء =

المهن السوسيولوجية، حالياً، منظمة ومنمطة بشكل أكثر صرامة منها في عصر ميلز. فالطالب الخريج النموذجي الذي قد يكون متأثراً بمدرِّس له في سنوات ما قبل التخرج، أو مرهقاً بسبب حركة اجتماعية استنزفت قواه، يدخل الجامعة في الدراسات العليا وهو يحمل نزعة نقدية، راغباً في تعلم المزيد حول إمكانيات التغيير الاجتماعي، سواء أكان هذا التغيير يتمثل في وقف انتشار مرض نقص المناعة المكتسب في أفريقيا، أو الحدّ من عنف الشباب، أو شروط نجاح الحركات النسوية في تركيا وإيران، أو الأسرة باعتبارها مصدراً للأخلاق، أو التغييرات الحاصلة في مجال دعم عقوبة الإعدام، أو الفهم العام الخاطئ للإسلام، وإلى ما هنالك. ويواجه الطالب في الجامعة سلسلة متتابعة من المساقات المطلوبة، يضمّ كلّ منها نصوصه المبهمة التي يتعين عليه التمكّن منها، أو أساليبه التجريدية التي ينبغي له اكتسابها. وبعد ثلاث أو أربع سنوات، يصبح الطالب جاهزاً لتقديم الامتحانات المؤهِّلة أو الأوّلية في ثلاثة أو أربعة مجالات، ومن ثم ينكبّ على إعداد أطروحته. وقد يستغرق ذلك فترة لا تقل عن خمس سنوات. ويبدو الأمر كما لو أن الجامعة منظّمة بحيث تزيل آثار الالتزامات الأخلاقية التي تدفع المرء إلى الاهتمام بالسوسيولوجيا في المقام الأول.

وكما أن دوركهايم أكّد العناصر اللاتعاقدية في العقد ــ الإجماع والثقة المفهومَيْن ضمناً اللَّذَين يتعذر دونهما توقيع العقود ــ علينا أيضاً أن نقدر أهمية الأسس اللامهنية للمهن. فهناك عدد كبير ضمن نسبة ٥٠ بالمئة إلى ٧٠ بالمئة من الطلاب الخريجين الذين يتمكنون من الحصول على درجة الدكتوراه، يحافظون على التزامهم الأصلي عن طريق ممارسة سوسيولوجيا العموم بصورة جانبية، وغالباً دون علم المشرفين عليهم. وكثيراً ما سمعت أعضاء الهيئة التدريسية ينصحون لطلابهم بأن يتركوا سوسيولوجيا العموم إلى ما بعد حصولهم على منصب، دون أن يدركوا (أو لعلهم يدركون تماماً؟) أن سوسيولوجيا العموم هي ما يُبقي على جذوة الشغف السوسيولوجي. وإذا ما اتبع الطلاب النصيحة، فقد ينتهي بهم الأمر كموظفين مؤقتين لا يتوفر لهم الوقت للعمل في سوسيولوجيا العموم، أو أن الحظ قد يحالفهم فإنما يجدون عملاً يضم مساراً متسلسلاً من الوظائف. وهنا يجدون أنفسهم مدفوعين إلى الشعور بالقلق بشأن نشر مقالات في المجلات المعتَمدة، أو بشأن نشر كتب عن طريق دور نشر جامعية معروفة. وبمجرد حصولهم على منصب ثابت، يصبحون أحراراً في إطلاق العنان لأهواء شبابهم، لكن الشباب يكون قد ولى. وهناك احتمال بأن يكونوا قد فقدوا كل اهتمام بسوسيولوجيا العموم، وأصبحوا يفضلون عالم السياسة المربح المؤلَّف من المستشارين، أو يفضلون موقعاً لائقاً في مجال السوسيولوجيا المهنية. الأفضل إذاً مراعاة الالتزام بسوسيولوجيا العموم منذ البداية، وهكذا نرفع من شأن السوسيولوجيا المهنية.

قد يؤدي هذا التمايز بين العمل السوسيولوجي والاختصاص المصاحب له إلى إثارة مشاعر القلق في الهابيتوس السوسيولوجي الذي يتوق إلى تحقيق وحدة المعارف المنعكسة والمعارف الوسيلية، أو الهابيتوس الذي يرغب في الحصول على جمهور أكاديمي وجمهور من

= الرأي في موضوعات تحظى باهتمام عام. Herbert Gans, «More of Us Should Become Public Sociologists,» *Footnotes*, vol. 30, (July-August 2002), p. 10.

خارج الوسط الأكاديمي. هذا التوتر بين المؤسسة والهابيتوس يدفع بالسوسيولوجيين إلى التنقل باستمرار بين موقع وآخر، حيث يمكن لهم الاكتفاء بالتسهيلات الطقسية (Ritualistic Accommodation) قبل أن يعاودوا الانتقال ثانية، أو أنهم قد يهجرون الفرع المعرفي كلياً. مع ذلك، هناك دائماً أشخاص يتكيّف الهابيتوس الخاص بهم بسهولة مع التخصّص، فهم أشخاص يتمتعون بطاقة وشغف ينتقلان إلى من حولهما بسهولة، ويفيضان على المواقع الأخرى. سأحاول الآن البرهنة على أن التخصّص ليس نقيضاً لسوسيولوجيا العموم.

الفرضية السادسة: النموذج المعياري وعلله

يعتمد ازدهار فرعنا المعرفي على روحية (Ethos) مشتركة تشكّل دعامة الاعتماد المتبادل للسوسيولوجيات المهنية، والنقدية، وسوسيولوجيا السياسات، وسوسيولوجيا العموم. ويمكن لكل نوع من أنواع السوسيولوجيا، لدى إفراطه في الاستجابة لجماهيره المختلفة، أن يكتسب أشكالاً مَرَضية (Pathologies)، مهدِّداً بذلك حيوية الكلّ وقدرته على النماء.

كان الأشخاص الذين أقرّوا سوسيولوجيا العموم يجاهرون غالباً بازدرائهم للسوسيولوجيا المهنية. بدأ راسل جاكوبي (Jacoby, 1987)، في كتابه *The Last Intellectuals*، سلسلة من الشروح والتفسيرات التي ترثي انكفاء مفكر العموم إلى شرنقة المهنية (Professionalization). وهكذا نجد أورلاندو باترسون (Patterson, 2002) يحتفي بديفيد ريسمان (David Riesman) باعتباره «السوسيولوجي الأخير»، لأن ريسمان، وآخرين من جيله، تطرَّقوا إلى قضايا ذات أهمية عامة كبيرة، في حين إن السوسيولوجيا المهنية الحالية تختبر الفرضيات المحدودة الأفق، في محاكاة للعلوم الطبيعية. ويجيب بيتر بيرغر (Berger, 2002) عن سؤال «ماذا حلّ بالسوسيولوجيا؟» بأن هذا المجال قد سقط ضحية الفتشية (Fetishism) المنهجية وهاجس الموضوعات العادية. لكنه يشكو أيضاً من أن جيل ستينيات القرن العشرين حوَّل السوسيولوجيا من علم إلى أيديولوجيا. ويسترعي انتباهه الاستقبال الفاتر لسوسيولوجيا العموم من قِبَل العديد من السوسيولوجيين المهنيين الذين يخشون من أن انخراط العموم من شأنه تخريب العلم، وتهديد شرعية الفرع المعرفي والموارد المادية الموجودة تحت تصرفه.

أنا أتبنى وجهة النظر المعاكسة ــ وهي أن من الواجب أن يوجد الاحترام والتعاون، وغالباً ما يوجدان بين السوسيولوجيا المهنية وسوسيولوجيا العموم. فالفرعان أشبه بالتوأمين السياميين، وهما أبعد ما يكونان عن التضارب. والواقع أن رؤيتي المعيارية للسوسيولوجيا كفرع معرفي تتمثَّل في الاعتماد المتبادل بين الأنواع الأربعة ــ تماسك عضوي يستمد بموجبه كلُّ نوع من أنواع السوسيولوجيا الطاقةَ والمغزى والخيال من ارتباطه بالأنواع الأخرى.

وكما سبق لي أن أكَّدت، المكوِّن المهني هو لبّ فرعنا المعرفي. فدون وجود سوسيولوجيا مهنية لا يمكن أن توجد سوسيولوجيا السياسات أو سوسيولوجيا العموم، ولا السوسيولوجيا النقدية ــ فلن يكون هناك ما ننتقده. كما أن السوسيولوجيا المهنية، ولكي تحافظ على حيويتها، تعتمد على استمرار التحدي الذي تمثله القضايا العامة من خلال سوسيولوجيا العموم. لقد كانت حركة الحقوق المدنية هي التي غيّرت أسلوب فهم السوسيولوجيين للشؤون

السياسية، وكانت الحركة النسوية هي التي دفعت بالعديد من المجالات السوسيولوجية نحو اتجاه جديد. وفي الحالتين، كان السوسيولوجيون المنخرطون في الحركات والمشاركون فيها، هم من غرس الأفكار الجديدة في السوسيولوجيا. كما نجد أيضاً أن دفاع ليندا ويت (Waite, 2000) العلني عن الزواج، أثار مناقشة نشطة ضمن مجال مهنتنا. وقد تكون السوسيولوجيا النقدية مصدر إزعاج للسوسيولوجيا المهنية، لكنها مع ذلك تعتبر بالغة الأهمية في فرض الوعي بالافتراضات التي نضعها، بحيث نتمكن من تغيير تلك الافتراضات من حين إلى آخر. لقد كانت التحديات التي طرحها ألفن غولدنير (Gouldner, 1970) في وجه الوظيفية البنيوية، وفي وجه إمكانية تحوُّل سوسيولوجية السياسات إلى وسيط غافل للقمع الاجتماعي، تتسم بالجرأة والحيوية. وبإمكاننا حالياً أن نضم إلى فئة السوسيولوجيا النقدية الحركةَ الداعية إلى «سوسيولوجيا صافية»، وهي سوسيولوجيا علمية متحررة من الارتباط بالعموم. وما كان بالأمس يُعتبر سوسيولوجيا مهنية، يمكن اعتباره اليوم سوسيولوجيا نقدية. سوسيولوجيا السياسات، من جهتها، أعادت الحيوية إلى سوسيولوجيا التفاوت الاجتماعي من خلال أبحاثها التي تتناول الفقر والتعليم. وقد تبنّت الأبحاث الطبية، مؤخراً، الأنواع الأربعة من السوسيولوجيا عن طريق التعاون مع مجموعات المواطنين بشأن أمراض كسرطان الثدي، ما أدى إلى ظهور نماذج جديدة من العلوم تقوم على المشاركة (Brown [et al.], 2004; McCormick [et al.], 2004).

هناك الكثير من الأمثلة على التعاون، ولكن علينا التزام الحذر وعدم الاندفاع إلى التفكير بأن تكامل فرعنا المعرفي هو بالأمر السهل. فغالباً ما يكون من الصعب تحقيق الروابط بين الأنواع الأربعة من السوسيولوجيا، لأن تلك الأنواع تتطلب ممارسات معرفية تفصل بينها اختلافات عميقة، وهي اختلافات تسري عند أبعاد متعددة ــ شكل المعارف، الحقيقة، الشرعية، المساءلة، السياسة، وتبلغ هذه الاختلافات ذروتها في العلة المميِّزة الكامنة في كل نوع. ويبين الجدول الرقم (٣) الاختلافات المذكورة:

الجدول الرقم (٣)
شرح أنواع المعارف السوسيولوجية

	أكاديمية	خارج الوسط الأكاديمي
وسيلية	**السوسيولوجيا المهنية**	**سوسيولوجيا السياسات**
المعارف	نظرية/ إمبيريقية	ملموسة
الحقيقة	التوافق	ذرائعية
الشرعية	المعايير العلمية	التأثير
المساءلة	النظراء	الزبائن
السياسة	المصلحة الذاتية المهنية	تدخل السياسة
الشكل المَرَضي	المرجعية الذاتية	الاستسلام
منعكسة	**سوسيولوجيا نقدية**	**سوسيولوجيا العموم**
المعارف	أساسية	تواصلية

يتبع

تابـــع

الحقيقة	معيارية	إجماع
الشرعية	الرؤية الأخلاقية	الصلة بالموضوع
المساءلة	المفكرون النقديون	العموم المحدّدون
السياسة	الجدل الداخلي	الحوار العام
الشكل المَرَضي	الدوغماتية	بدعية (Faddishness)

تقوم المعارف التي نربطها بالسوسيولوجيا المهنية على أساس تطوير البرامج البحثية، وهي تختلف عن المعارف الملموسة التي يتطلبها زبائن السياسات، التي تختلف عن المعارف التواصلية التي يتبادلها السوسيولوجيون مع جماهير عمومهم، التي تختلف بدورها عن المعلومات الأساسية للسوسيولوجيا النقدية. ومن هنا يأتي مفهوم الحقيقة التي يلتزم بها كل نوع من أنواع السوسيولوجيا. ففي حال السوسيولوجيا المهنية يجري التركيز على إنتاج نظريات تتوافق مع العالم الإمبيريقي، وفي حالة سوسيولوجيا السياسات، يجب أن تكون المعارف «عملية» و«نافعة»، في حين تعتمد المعارف في سوسيولوجيا العموم على الإجماع بين السوسيولوجيين وجماهير عمومهم، أما في السوسيولوجيا النقدية فلا تعني الحقيقة شيئاً دون وجود أساس معياري يكون بمثابة الدليل لها. ولكل نوع من السوسيولوجيا شرعيته: فالسوسيولوجيا المهنية تبرّر نفسها على أساس المعايير العلمية، وسوسيولوجيا السياسات على أساس فاعليتها، وسوسيولوجيا العموم على أساس وثاقة صلتها بالموضوع، أما السوسيولوجيا النقدية فيتعين عليها تقديم رؤى أخلاقية. كما أن لكل نوع من السوسيولوجيا جهة مساءلة خاصة بها. فالسوسيولوجيا المهنية مسؤولة أمام مراجعة النظراء (Peer Review)، وسوسيولوجيا السياسات أمام زبائنها، وسوسيولوجيا العموم أمام جمهور عموم محدد، والسوسيولوجيا النقدية أمام مجموعة من المفكّرين النقديين الذين قد يتجاوزون التخوم الفاصلة بين الفروع المعرفية. وإضافة إلى ما تقدم، لكل نوع من السوسيولوجيا سياسته الخاصة. فالسوسيولوجيا المهنية تدافع عن شروط العلم، وسوسيولوجيا السياسات تقترح تدخلات في السياسات (Policy)، وسوسيولوجيا العموم تعتبر السياسة (Politics) حواراً ديمقراطياً، في حين إن السوسيولوجيا النقدية تلتزم بإثارة نقاش ضمن فرعنا المعرفي.

النقطة الأخيرة، والأهم، أن كل نوع من السوسيولوجيا يعاني علة خاصة به، ناشئة عن ممارساته المعرفية، وعن تموضعه ضمن مؤسسات متباينة. فالأشخاص الذين يتوجهون فقط إلى دائرة ضيقة من زملائهم الأكاديميين ينكفئون إلى الانعزال بسهولة. والسوسيولوجيا المهنية لدى سعيها إلى حل اللغز، الذي تحدده برامجنا البحثية، فإنها قد تجنح بسهولة للتركيز على ما يبدو أنه غير متصل بالموضوع[٨]. وفي محاولتنا الدفاع عن موقعنا في عالم

(٨) استخدم هنا تعبير «على ما يبدو» غير متصل بالموضوع، لأن البرنامج البحثي للفرد، أولاً وأخيراً، هو من يحدد ما هو غير سوي (Anomalous) أو متناقض. وإذا بدت النتائج عادية، فإن البرنامج البحثي هو من يتحمل عبء العلاقة بالموضوع وعبء النظرة المعمّقة.

العلوم، نحن معنيون باحتكار المعارف الصعبة المنال، وهو ما قد يوصلنا إلى عظمة لا يمكن فهمها أو إلى «منهجية» ضيقة. السوسيولوجيا النقدية، شأنها شأن السوسيولوجيا المهنية، تعاني نزعاتها المَرَضية الخاصة نحو طائفية (Sectarianism) منغلقة ــ مجموعات تحمل عقيدة (Dogma) لم تعد توفر أي ارتباط جدّي مع السوسيولوجيا المهنية أو مع غرس القيم في سوسيولوجيا العموم. نجد في المقابل أن سوسيولوجيا السياسات واقعة في براثن الزبائن الذين يفرضون التزامات تعاقدية صارمة تتعلق بالتمويل الذي يقدموه، وتلك تشوّهات قد يرتد تأثيرها ليصيب السوسيولوجيا المهنية.

وإذا كانت دراسات السوق قد سيطرت على تمويل سوسيولوجيا السياسات، كما يخشى ميلز، فسوف نتحول جميعاً إلى رهائن. وقد تكون هجرة السوسيولوجيين إلى معاهد لدراسة الأعمال والتربية والسياسة قد لطَّفت من تأثير هذه العلة، لكنها بالطبع لم تعزل الفرع المعرفي عن الضغوط من هذا النوع. ولكن يمكن لسوسيولوجيا العموم، شأنها شأن سوسيولوجيا السياسات، أن تتحول إلى رهينة لقوى خارجية. وسعياً منها إلى اكتساب الشعبية، قد تشعر سوسيولوجيا العموم بإغراء يدفعها إلى إرضاء جماهير العموم وتملقهم، وبالتالي تضع التزاماتها المهنية والنقدية موضع المساومة. هناك بالطبع خطر آخر، وهو أن تتوجه سوسيولوجيا العموم إلى جمهورها بأسلوب ازدرائي، وهذا نوع من الطلائعية (Vaguardism) الفكرية. وبالإمكان كشف هذه العلة في الازدراء الذي يشعر به س. رايت ميلز نحو مجتمع الجماهير.

العلل المذكورة هي نزعات حقيقية، وبالتالي فإن الآراء النقدية لكل من جاكوبي (Jacoby) وباترسون (Patterson) وبيرغر (Berger)، وغيرهم، لا تفتقر إلى الأسس. لكن أولئك النقاد يخطئون في تحويل العلل إلى أمر طبيعي. فهم لا يفطنون، وهذا يناسبهم على ما يبدو، إلى الأبحاث المهمة ذات العلاقة للسوسيولوجيا المهنية، المعروضة على صفحات *Contexts*، مثلاً، كما يغفلون عن علل أنواع السوسيولوجيات الخاصة بهم. وبهذا الشأن، يتحمّل المهنيون مسؤولية مماثلة لدى نعتهم سوسيولوجيا العموم بـ «السوسيولوجيا الشعبية» (Pop Sociology)، في الوقت الذي يغفلون فيه عن سوسيولوجيا العموم الناشطة والموجودة في كل مكان، وإن كان من الصعب الوصول إليها غالب الأحيان. لقد أعلنا الحرب بسهولة ضد «بعضنا» كمجموعة، وغفلنا عن الاعتماد المتبادل الضروري الذي ترتبط به معارفنا المتنوّعة. نحن بحاجة إلى الثبات في مواقعنا، وإلى جعل أنواع سوسيولوجياتنا، المهنية والنقدية، وسوسيولوجيا السياسات وسوسيولوجيا العموم، مسؤولة أمام بعضها البعض. وبهذه الطريقة سوف نستوعب إمكانية تطور العلل. هذا، وتتطلب منا مأسسةُ التقاطع (Interchange) المتبادل تطويرَ روحية مشتركة تُقرُّ بصحة الأنواع الأربعة من السوسيولوجيا ــ وهو التزام يقوم على أساس الطبيعة الملحّة للمشاكل التي ندرسها. وفي أفضل العوالم الممكنة، وضمن هذه الرؤية المعيارية، لا يتعيّن على المرء أن يكون سوسيولوجياً في مجال سوسيولوجيا العموم لكي يسهم في هذا المجال، بل بإمكانه الإسهام إذا كان سوسيولوجياً ناجحاً في مجال السوسيولوجيا المهنية أو النقدية أو سوسيولوجيا السياسات. وسوف يؤدي ازدهار أي نوع من السوسيولوجيا إلى تعزيز ازدهار الأنواع الأخرى.

الفرضية السابعة: الفرع المعرفي كمجال للقوة

من حيث الواقع، الفروع المعرفية ما هي إلا مجالات قوة يفقد الاعتماد المتبادل فيها تماثله ويتسم بالتعارض. وتكون النتيجة، في الولايات المتحدة على الأقل، نوعاً من الهيمنة تسود فيها المعارف الوسيلية على المعارف المنعكسة.

بعد أن استيقظ ملاك التاريخ في سبعينيات القرن العشرين، أطاحته عاصفة أخرى خلال الثمانينيات. كانت السوسيولوجيا تمرّ بأزمة ــ انخفض عدد طالبي التسجيل في الجامعات، وساءت أوضاع العمل بالنسبة إلى السوسيولوجيين المؤهلين، وسرت شائعات حول إغلاق بعض الأقسام، ومن الناحية الفكرية، بدا الفرع المعرفي وكأنه أضاع بوصلته. وضع إيرفنغ لويس هوروفيتس (Horowitz, 1993) كتاباً بعنوان *The Decomposition of Sociology*، اشتكى فيه من تسييس السوسيولوجيا. وكرَّس جيمس كولمان (Coleman: 1991 and 1992) مقالات بكاملها للحديث عن مخاطر الصوابية (Correctness) السياسية، وعن غزو المعيار الاجتماعي للوسط الأكاديمي. كما ضمّت المجموعة التي حرّرها ستيفان كول (Cole, 2001)، *What's Wrong With Sociology?*، بعض السوسيولوجيين المتميّزين، من أمثال بيتر بيرغر، وجوان هوبير (Joan Huber)، وراندال كولينز (Randall Collins)، وسيمور مارتن ليبسيت (Seymour Martin Lipset)، وجيمس ديفيز (James Davis)، ومايير زالد (Mayer Zald)، وآرثر ستينكومب (Arthur Stinchombe)، وهوارد بيكر (Howard Becker). نعى هؤلاء تشظّي السوسيولوجيا وتفكّكها وطبيعتها اللاتراكمية (Non-cumulativeness)، وكأن العلم الصحيح ــ وهنا أستخدم الصورة التي قدموها للعلوم الطبيعية أو لعلم الاقتصاد ــ يكون دائماً متكاملاً ومتماسكاً وتراكمياً! لقد بهت تفاؤلهم الذي ساد خلال خمسينيات القرن العشرين أمام وابل التحديات الناقدة للسوسيولوجيا المتناغمة خلال الستينيات والسبعينيات. كانت الأفراخ تعود لتأوي في بيتها، وأصبحت السوسيولوجيا، أو تصوُّرهم عن السوسيولوجيا، في مهبّ الريح.

قد يكون كتاب ستيفن تيرنر وجوناثان تيرنر (Turner and Turner, 1990)، هو الأكثر تطرفاً وإثارة للاهتمام ضمن هذا الجنس من الكتابات، فقد أعاد هذا الكتاب تركيب تاريخ السوسيولوجيا من هذا المنطلق البسيط القاسي. أكد المؤلفان منذ البداية أن السوسيولوجيا لم تكن تتمتع بجمهور يمكن الركون إليه ولا بالزبائن والرعاة (Patrons) الموثوقين. كانت القوى السياسية تتجاوز السوسيولوجيا باستمرار، كما كانت الهيمنة العلمية العابرة غالباً ما تعترض سبيل السوسيولوجيا خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. وإذا كان هناك ثمة عامل مشترك في روايات الانحدار تلك، فإنه العامل الذي يعزو علّة السوسيولوجيا إلى القوة المدمّرة لمعارفها المنعكسة، سواء جاء ذلك بصورة السوسيولوجيا النقدية أو سوسيولوجيا العموم.

أنا أتفق مع «القائلين بالانحدار» في فكرة: فرعنا المعرفي ليس مجرد تقسيم متكامل ضمنياً للعمل، بل هو أيضاً «مجال للقوة»، وهو، إلى حدّ ما، هرمية ثابتة من المعارف المتضاربة. لكن اختلافي معهم يكمن في تقييمهم لوضع السوسيولوجيا وتوازن القوى ضمن هذا الفرع المعرفي. انحدار السوسيولوجيا خلال ثمانينيات القرن العشرين لم يستمر طويلاً.

وتبدو السوسيولوجيا اليوم أبعد ما تكون عن الركود، بل هي في أفضل حالاتها. فاعتباراً من عام ١٩٨٥، لا تكفّ أعداد حملة البكالوريوس في السوسيولوجيا عن التنامي، متجاوزة أعداد الخريجين من كليات الاقتصاد والتاريخ، بل إنها تكاد توازي أعداد خريجي كليات العلوم السياسية. ما تزال أعداد حملة درجة الدكتوراه في السوسيولوجيا أقل من الأعداد في الفروع المعرفية القريبة منها، لكن تلك الأعداد تشهد زيادة مطردة منذ عام ١٩٨٩. ويُفترض بها أن تستمر في الارتفاع لمواجهة متطلبات التدريس الجامعي، رغم أن التوجّه صوب الأعمال التابعة أو المؤقتة لا يبدو وكأنه يشهد انحساراً. كما يزداد بسرعة عدد أعضاء الجمعية السوسيولوجية الأمريكية خلال السنوات الأربع الماضية، ما يجعل العدد يصل إلى ما كان عليه خلال سبعينيات القرن العشرين. إذا أخذنا بالاعتبار الجو السياسي المعادي للسوسيولوجيا، فقد يبدو ذلك غريباً، مع ذلك، قد يكون هذا الجو بالذات هو ما يجذب الناس إلى العنصرَين النقدي والعمومي في السوسيولوجيا.

النقطة الثانية التي أختلف فيها مع «القائلين بالانحدار» تتعلق بالتهديد الذي تواجهه السوسيولوجيا. باعتقادي أن البعد الانعكاسي من السوسيولوجيا هو المعرَّض للخطر، وليس البعد الوسيلي. في الولايات المتحدة على الأقل، السوسيولوجيا المهنية وسوسيولوجيا السياسات ــ الأولى توفر الوظائف، والثانية توفر التمويل ــ هما اللتان توجّهان مسار الفرع المعرفي، لأن ما توفره السوسيولوجيا النقدية من قيم، وما توفره سوسيولوجيا العموم من تأثير، لا يوازيان قوة الوظائف والمال. قد يكون هناك حوار على طول البعد العمودي للجدول الرقم (١)، لكن الروابط الحقيقية للتكافل (Symbiosis) تكمن في الاتجاه الأفقي، وتخلق ائتلافاً مهيمناً بين السوسيولوجيا المهنية وسوسيولوجيا السياسات، وتبادلية متداخلة بين السوسيولوجيا النقدية وسوسيولوجيا العموم. منشأ هذا النمط من السيطرة هو وجود الفرع المعرفي ضمن مجموعة أوسع من القوى والمصالح. فنحن نجد في مجتمعنا أن للمال والقوة تأثيراً أقوى من تأثير القيم والنفوذ. الرأسمالية في الولايات المتحدة تتجلى بصورتها الصرف بشكل خاص، أما الفضاء العام فهو ليس ضعيفاً فحسب، بل هو أيضاً مكشوف أمام اجتياح جحافل الخبراء، وأمام عدد لا حصر له من وسائل الإعلام. وهكذا يغيب الصوت السوسيولوجي بسهولة تامة. وكما يتعيّن على سوسيولوجيا العموم مواجهة فضاء عام منافس، كذلك تواجه السوسيولوجيا النقدية تجزؤ (Balkanization) الفروع المعرفية، وهكذا يتم تجريد النقاش النقدي من إمكانية الوصول إلى أقوى أدواته المحركة، وهي النزعات الموازية في الفروع المعرفية الأخرى.

قد يميل ميزان القوى لصالح المعارف الوسيلية، لكن يظلّ باستطاعتنا صنع فرعنا المعرفي بأنفسنا، فنخلق الفضاءات لنصنع رؤية أكثر جرأة وحيوية. ولا شك في أن هناك تناقضاً بين مساءلة السوسيولوجيا المهنية أمام النظراء، ومساءلة سوسيولوجيا العموم أمام جماهير العموم، ولكن هل من الواجب أن يوصلنا ذلك إلى تشكيل معسكرَيْن متحاربَيْن ــ يقوم كل منهما بإلصاق العلل بالآخر؟ ولا شك أيضاً في أن السوسيولوجيا النقدية وسوسيولوجيا السياسات تقفان على طرفي نقيض ــ فالأولى تتشبث باستقلاليتها، بينما تتشبث الثانية بزبائنها ــ ولكن إذا تعرَّفت كل منهما على أجزاء من الأخرى داخل نفسها، فسوف تحلّ التبادلية محل التضارب. وبدل أن ندفع بالفرع المعرفي إلى فضاءات

مختلفة، بإمكاننا تطوير أنواع مختلفة من التعاون والمشاركات المثمرة.

لا مجال هنا للتوسع أكثر في استكشاف التضاربات والتحالفات الممكنة ضمن مجال القوة هذا. ويكفي القول إنه إذا لم يكن بالإمكان توحيد فرعنا المعرفي إلا ضمن منظومة مسيطِرة، فلتكن منظومة هيمنة لا منظومة استبداد. هذا يعني أن المعارف الثانوية (النقدية والعمومية) يجب أن يتاح لها فضاء كاف من الحرية لتطوير إمكاناتها الخاصة، لتعود فتضخ الدينامية في المعارف المهيمنة. وينبغي للسوسيولوجيا المهنية وسوسيولوجيا السياسات إدراك مصلحتهما التنويرية في ازدهار السوسيولوجيا النقدية وسوسيولوجيا العموم. ومهما بدت المعارف الوسيلية مفتّتة على المدى القصير، فإنها لن تتمكن، على المدى الطويل، من الازدهار دون التحديات المطروحة من المعارف المنعكسة، أي من تجديد وإعادة توجيه القيم التي تشكل الأساس لأبحاثها، القيم المستمدة من المجتمع الأوسع الذي يعود فيشحنها بالطاقة.

قمنا برسم الشكل العام لمجال القوة المشتمل على العلاقات التي تربط بين الأنواع الأربعة من السوسيولوجيا، بأسلوب مجرَّد نسبياً. لكن التآلف (Combination) الملموس بين تلك الأنواع المذكورة يختلف باختلاف الأقسام، ويختلف بمرور الوقت داخل البلد الواحد، ويختلف بين الدول، بل إنه يظهر بصورة تشكيلة (Configuration) عالمية متغيّرة. بالتالي، سوف أستكشف في الفرضيات الثلاث التالية خصوصية التشكيلة المعاصرة لسوسيولوجية الولايات المتحدة من خلال تقصّي سلسلة من المقارنات، وبذلك تتعمق معرفتنا بالقوى المحلية والعالمية التي تصوغ مجالات الفروع المعرفية.

الفرضية الثامنة: التاريخ والنظام الهرمي

نشأت هيمنة السوسيولوجيا المهنية، في الولايات المتحدة، من خلال سلسلة من الحوارات المتتالية مع سوسيولوجيا العموم وسوسيولوجيا السياسات والسوسيولوجيا النقدية. ولكن حتى في الولايات المتحدة، تتركّز قوة السوسيولوجيا المهنية في الأقسام البحثية الموجودة في قمة منظومة تعليم جامعي ذات تراصفية (Stratified) عالية، في حين إنه وعند المستويات الثانوية تكون سوسيولوجيا العموم، في غالب الأحيان، أكثر أهمية، ولو أنها مرئية بدرجة أقل.

نحن نتقبل حالياً هيمنة السوسيولوجيا المهنية كسمة طبيعية من سمات سوسيولوجيا الولايات المتحدة، لكن هذه الهيمنة، من حيث الواقع، تعتبر ظاهرة جديدة. وبإمكاننا وضع رسم بياني لتاريخ سوسيولوجيا الولايات المتحدة على أساس تعمّق وجود السوسيولوجيا المهنية خلال ثلاث فترات متتالية.

نشأت السوسيولوجيا المهنية في **الفترة الأولى** في منتصف القرن التاسع عشر بشكل حوار بين الجماعات الإنسانية الداعية إلى التحسين والإصلاح، من جهة، وأوائل السوسيولوجيين، من جهة أخرى. كان السوسيولوجيون، غالباً، ينتمون إلى خلفيات دينية، لكنهم نقلوا حماستهم الأخلاقية إلى السوسيولوجيا، العلم العلماني الوليد. وبعد انتهاء الحرب الأهلية تطور أسلوب سبر المشاكل الاجتماعية عن طريق جمع وتحليل الإحصائيات الخاصة بالعمال والمسوح الاجتماعية للفقراء. وأصبح جمع البيانات بهدف إظهار محنة

الطبقات الدنيا حركة بحدّ ذاتها أرست قواعد السوسيولوجيا المهنية. ظل السوسيولوجيون على اتصال وثيق بكافة المجموعات في مجتمع مدني كان قد بدأ بالازدهار، حتى بعد تأسيس الجمعية السوسيولوجية الأمريكية (American Sociological Society)، كما كانت تسمّى عام ١٩٠٥. صفة العمومية، إذاً، متأصّلة في جوهر السوسيولوجيا.

شهدت **المرحلة الثانية** من السوسيولوجيا تحولاً من مشاركة العموم إلى مشاركة المؤسسات والحكومة. ازداد نشاط المؤسسات في تعزيز السوسيولوجيا، وكان هذا النشاط قد بدأ خلال عشرينيات القرن العشرين مع تقديم مؤسسة روكفلر دعماً لمعهد الأبحاث الاجتماعية والدينية (The Institute for Social and Religious Research) (الذي كان سيرعى دراسات «Middletown» الشهيرة)، ومن ثم قدمت المؤسسة المذكورة دعماً لأبحاث المجتمع المحلي في جامعة شيكاغو وفي جامعة نورث كارولاينا. وفي الوقت نفسه، تدبرت السوسيولوجيا الريفية أمر إنشاء قاعدة بحثية ضمن المجال الحكومي (Larson and Zimmerman, 2003). عندما كان ويليام أوغبورن (William Ogburn) يرأس لجنة الأبحاث الرئاسية (President's Research Committee on Social Trends, 1933)، أعدّ كتاباً ضخماً يتناول أحدث الاتجاهات الاجتماعية في الولايات المتحدة، وهو *Recent Social Trends in the United States*. خلال الحرب العالمية الثانية، استمرت السوسيولوجيا التي ترعاها الدولة، والعمل الأشهر في هذا المجال هو دراسة صموئيل ستوفر (Stouffer, 1949)، المؤلَّفة من مجلدات عدة تناولت فيها الروح المعنوية للجيش الأمريكي. ظهر بعد الحرب مصدر جديد للتمويل، وهو تمويل الشركات لدراسات المسح، ويتمثَّل في عمل لازارسفيلد في مكتب الدراسات الاجتماعية التطبيقية في جامعة كولومبيا. وكلما ازداد اعتماد السوسيولوجيا على التمويل التجاري والحكومي، ازداد تطويرها لأساليب إحصائية دقيقة لتحليل البيانات الإمبيريقية، وهو ما جعلها عرضة للانتقاد من عدة جهات.

وهكذا تميّزت **المرحلة الثالثة** من السوسيولوجيا الأمريكية بالشراكة بين السوسيولوجيا النقدية والسوسيولوجيا المهنية. كان مصدر الإلهام بهذا الشأن هو روبرت لينـد (Lynd, 1939) الذي انتقد ضيق مجال السوسيولوجيا وادعاءاتها القائلة بحيادية القيمة. وقد يكون أشهر من تابَع هذا التوجّه هو س. رايت ميلز (Mills, 1959)، الذي أشار إلى الشراكة الناشئة بين السوسيولوجيا والعموم بـ «العملياتية الليبرالية» (Liberal Practicality)، وأشار إلى المرحلة الثانية من التمويل الحكومي والتمويل من الشركات بـ «العملياتية اللاليبرالية». لكنه لم يدرك آنذاك أنه كان يدشّن مرحلة ثالثة من «السوسيولوجيا النقدية» كان من شأنها إعادة توجيه المسارَين النظري والمنهجي ضمن الفرع المعرفي. يمثّل ألفن غولدنر (Gouldner, 1970) معلماً مهماً في هذه المرحلة الثالثة، فقد هاجم أسس الوظيفية البنيوية والسوسيولوجيات المرتبطة بها، وأوجد فضاء لنزعاتٍ نظرية جديدة كانت متأثرة بالنسوية والماركسية. قدَّمت هذه السوسيولوجيا النقدية، الطاقة والخيال اللذين كانا وراء إعادة بناء السوسيولوجيا المهنية خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين.

من أين سيأتي الزخم التالي للسوسيولوجيا؟ ادّعت الفرضية الأولى أن الفجوة القائمة بين الروحية السوسيولوجية والعالم تدفع بالسوسيولوجيا إلى المعترك العام. هذا بالإضافة إلى أن السوسيولوجيا المهنية قد وصلت إلى مرحلة من النضوج والثقة بالنفس تستطيع معها العودة

إلى جذورها المدنية (Civic)، وتعزيز سوسيولوجيا العموم من موقع القوة ــ شراكة مع النزعات العالمية الحالية العميقة والباعثة على القلق. وإذا كانت سوسيولوجيا العموم الأصلية في القرن التاسع عشر تتسم بطابع محلي حتمي، فإنها مع ذلك أرست قواعد السوسيولوجيا المهنية الطموحة للقرن العشرين التي وضعت، بدورها، الأساس لإمكانية تجاوزها هي ذاتها ــ سوسيولوجيا عموم ذات أبعاد عالمية تنتمي إلى القرن الواحد والعشرين.

وأنا هنا لا أرمي إلى التقليل من أهمية سوسيولوجيا العموم المحلية، أي من الروابط العضوية بين السوسيولوجيين والمجتمعات التي يعيشون في وسطها. أنا أبعد ما أكون عن ذلك. فالعالمي، على رغم عالميته، إنما يعبّر عن نفسه من خلال صيرورات محلية، وهو يتكوّن من تلك الصيرورات. وعلينا أن ندرك أن قدراً لا بأس به من سوسيولوجيا العموم المحلية يوجد ضمن الأنظمة التربوية الحكومية لدينا، حيث يتحمّل أفراد الهيئة التدريسية عبء الحمل الثقيل للتدريس. وإذا تمكّن هؤلاء من تخصيص وقت خارج التدريس، فإنهم يحملون سوسيولوجيا العموم الخاصة بهم إلى خارج غرفة الصف لتصل إلى المجتمع المحلي. نحن لا نعرف شيئاً عن سوسيولوجيات العموم تلك، الموجودة خارج إطار المنهاج، لأن من يمارسونها نادراً ما يتوفر لديهم الوقت للكتابة عنها. ولكن، ولحسن الحظ، قام كل من كيري ستراند وسام مارولو، ونِك كتفورث، وراندي ستويكر، وباتريك دونوهو (Strand, [et al.], 2003)، بتسليط الضوء على هذا المجال الخفي، حيث وضعوا كتيّباً يتناول سوسيولوجيات العموم العضوية، أو ما أسموه بالأبحاث التي تستند إلى المجتمع المحلي. يعرض الكتيّب مجموعة من المبادئ والممارسات، إضافة إلى العديد من الأمثلة، يجمع الكثير منها بين البحث والتدريس والخدمة.

الفكرة العامة هنا هي أن منظومة التعليم العالي الأمريكي هي عبارة عن مجموعة كبيرة من المؤسسات المنتشرة التي تضمّ تركيبة هرمية حادة وتنوعاً هائلاً. وبالتالي، تختلف تشكيلة الأنواع الأربعة من السوسيولوجيات باختلاف المستويات والمواقع. ويسمح تحميلُ مؤسساتنا التعليمية، الكليات التي تستمر الدراسة فيها أربع سنوات وسنتين، عبئاً يفوق طاقتها، بتركيز الأبحاث والحرفية، جزئياً على الأقل، في المراتب العليا من نظامنا الجامعي. وتعتبر تشكيلة السوسيولوجيات في تلك المؤسسات مماثلة للتشكيلة الموجودة في أجزاء العالم ذات الموارد المتواضعة. تبيّن الفرضية التالية أن التنوع ضمن الولايات المتحدة يعكس التنوّع عند المستوى العالمي.

الفرضية التاسعة: إضفاء الطابع المحلي (Provincializing) على السوسيولوجيا الأمريكية

تُقدِّم السوسيولوجيا الأميركية نفسها باعتبارها شاملة (Universal)، لكنها في الواقع تحمل طبيعة خاصة، لا من حيث المضمون فقط، بل من حيث الشكل أيضاً، أي في تشكيلتها الخاصة بالأنواع الأربعة من السوسيولوجيا. لكنها في الوقت نفسه تمارس تأثيراً كبيراً على السوسيولوجيات المحلية الأخرى، وهو تأثير لا يصبّ دائماً في مصلحة السوسيولوجيات المذكورة. وبالتالي، يتعين علينا أن نعيد صياغة التقسيم العالمي للعمل السوسيولوجي، لا التقسيم المحلي وحده.

تعبير «سوسيولوجيا العموم» هو ابتكار أمريكي. وإذا كانت سوسيولوجيا العموم، في بلاد أخرى، تمثل جوهر السوسيولوجيا، فإنها بالنسبة إلينا تمثل جزءاً فقط من فرعنا المعرفي، وجزءاً صغيراً إن شئنا القول. بل هي، بالنسبة إلى بعض السوسيولوجيين الأمريكيين لا تنتمي إطلاقاً إلى هذا الفرع المعرفي. عندما أسافر إلى جنوب أفريقيا للحديث حول سوسيولوجيا العموم ــ ويسري هذا على دول أخرى عديدة في العالم ــ ينظر إليّ الحضور مرتبكين. ماذا يمكن أن تكون السوسيولوجيا، إذاً، إن لم تكن مشاركة جماهير العموم المختلفة في القضايا العامة؟ إن مجرد تكريس الجمعية السوسيولوجية الأمريكية اجتماعاتنا السنوية لسوسيولوجيات العموم يكشف الكثير عن قوة السوسيولوجيات المهنية في الولايات المتحدة. وفي عالم تكون فيه السوسيولوجيات المهنية المحلية، غالباً، أضعف من سوسيولوجيات العموم، يصبح التركيز على سوسيولوجيات العموم مؤشراً على وجود تحدّ للهيمنة العالمية لسوسيولوجية الولايات المتحدة، كما يلفت الأنظار إلى إعادة تركيب السوسيولوجيا، عند المستويين المحلي والعالمي.

تختلف تشكيلة الأنواع الأربعة من السوسيولوجيا من دولة إلى أخرى. ففي النصف الجنوبي من الكرة الأرضية تتمتع السوسيولوجيا، كما بيَّنْتُ، بحضور عام قوي في غالب الأحيان. وعندما زرت جنوب أفريقيا عام ١٩٩٠، شعرت بالدهشة عندما اكتشفت وجود صلة قوية بين السوسيولوجيا والنضال ضد التمييز العنصري، وخصوصاً في أوساط الحركة العمالية، إضافة إلى منظمات مدنية مختلفة. وفي حين كنا في الولايات المتحدة ننظِّر للحركات الاجتماعية، كان السوسيولوجيون في جنوب أفريقيا هم من يُطلقون الحركات الاجتماعية! كان هذا المشروع يدفع مسار سوسيولوجيتهم، ويحرك مجالاً جديداً كاملاً من الأبحاث ــ الحركات الاجتماعية ذات الطبيعة النقابية ــ وهو المجال الذي أعاد السوسيولوجيون الأمريكيون اكتشافه بعد عشرين عاماً، كما لو كان فكرة مبتكرة لم يسبقهم إليها أحد! لكن سوسيولوجيا جنوب أفريقيا لم تقتصر على التركيز على التعبئة الاجتماعية، بل ركَّزت أيضاً على أهداف تلك التعبئة. حلّل السوسيولوجيون طبيعة وأهداف نظام الفصل العنصري، وناقشوا استراتيجية الحركة المناهضة للفصل العنصري. تساءلوا إن كان يتعيّن عليهم أن يكونوا في خدمة تلك الحركة، أو أن يتناولوها بالنقد. لكن جنوب أفريقيا اليوم، وبعد عشرة أعوام من زوال نظام الفصل العنصري، تمثّل سياقاً أقل إيجابية بالنسبة إلى سوسيولوجيا العموم، بعد أن تحول السوسيولوجيون إلى المنظمات الأهلية، أو إلى الشركات أو الدوائر الحكومية، وبعد أن طلبت الحكومة الجديدة من السوسيولوجيين الانسحاب من خنادق المجتمع المدني والتركيز على التدريس، وبعد أن توجّهت الأبحاث الاجتماعية صوب قضايا السياسة المباشرة أو أصبح «معيارها القياسي» هو «العالمي»، أي المعايير المهنية الأمريكية. وقد تزامن تسريح (Demobilization) المجتمع المدني مع التحول من السوسيولوجيا المنعكسة إلى السوسيولوجيا الوسيلية (Sitas, 1997; Webster, 2004).

يمكننا ملاحظة وجود نزعات مماثلة في أماكن أخرى، لكن كلاً من تلك النزعات تحمل سمتها المحلية الخاصة. لنأخذ الاتحاد السوفياتي، على سبيل المثال. في الحقبة الستالينية، انكفأت السوسيولوجيا إلى مواقع سرية، لتعود وتظهر كسلاح للنقد الرسمي وغير

الرسمي خلال حكم الأنظمة التي تلت الحقبة الستالينية. تحولت دراسات الرأي إلى شكل من أشكال سوسيولوجيا العموم خلال فترة الانفراج في ستينيات القرن العشرين، قبل أن يحتكرها الجهاز الحزبي. وفي ظلّ القيادة الشجاعة لتاتيانا زاسلافسكايا (Tatyana Zaslavskaya)، أعادت البيريسترويكا (Perestroika) السوسيولوجيين إلى الحياة العامة بكامل صلاحياتهم. لقد ارتبطت السوسيولوجيا ارتباطاً وثيقاً بحركة اندفاع المجتمع المدني. ولكن، مع الوهن الذي اعترى المجتمع المدني في المرحلة التي تلت انهيار الاتحاد السوفياتي، ثبت أن السوسيولوجيا الوليدة كانت عزلاء في مواجهة غزو قوى السوق. وجرى إبعاد السوسيولوجيا، مع بعض الاستثناءات القليلة، إلى معاهد الأعمال ومراكز دراسات الرأي والسوق. وحيث توجد السوسيولوجيا كمشروع فكري جدّي، فإنها غالباً ما تكون مموّلة من قبل مؤسسات غربية، توظّف سوسيولوجيين تلقوا تدريبهم في إنكلترا أو في الولايات المتحدة.

يختلف الوضع اختلافاً كبيراً في الدول الاسكندينافية ذات التقاليد الاجتماعية الديمقراطية الراسخة. فقد نمت السوسيولوجيا هناك مع نمو دول الرعاية التي تحمل توجهاً قوياً نحو سوسيولوجيا السياسات يمازجه عنصر من العمومية لا يقلّ قوة. كانت السوسيولوجيا النرويجية، رغم تأثرها الكبير بالسوسيولوجيا الأمريكية، متكيّفة بحيث تناسب مجال السياسة، وهنا كان الإسهام النسوي بالغ الأهمية. وفي بلد لا يزيد عدد سكانه على خمسة ملايين نسمة، ولا يصل فيه عدد السوسيولوجيين المسجلين إلى ٢٠٠ شخص، نجد أن المجموعة المهنية قليلة العدد، ما يدفع السوسيولوجيين الأكثر طموحاً إلى البحث عن موقع في المجتمع الأوسع، سواء في المجال الحكومي أو كمفكّرين يعملون مع العموم. ونجد هؤلاء يسهمون بانتظام في الصحف ويشاركون في برامج إذاعية وتلفزيونية. نشط النرويجيون في نقل سوسيولوجياتهم العمومية إلى خارج حدودهم، لتصبح بلدهم بذلك مركزاً دولياً يرتبط بصلات، لا مع الولايات المتحدة فحسب، بل مع أوروبا ودول الجنوب أيضاً.

أما في باقي الدول الأوروبية، فيختلف الوضع من دول إلى أخرى. ففرنسا تضمّ أحد أقدم تقاليد السوسيولوجيا المهنية، لكنها في الوقت نفسه لم تقصر في رعاية سوسيولوجيا عموم تقليدية، في ضوء أفكار مفكّرين رواد، مثل ريمون آرون (Raymond Aron)، وبيير بورديو، وآلان تورين (Alain Touraine). في إنكلترا، تعتبر السوسيولوجيا المهنية فرعاً حديث العهد يعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت فريسة سهلة لنظام ثاتشر الذي سعى إلى إخماد مبادرات سوسيولوجيا العموم وسوسيولوجيا السياسات لصالح توجّه مهني أكثر دفاعية وانغلاقاً. لكن عودة حكومة العمال إلى سدّة الحكم وهبت السوسيولوجيا نفحة جديدة من الحياة، فقد وسّعت مجال الأبحاث الخاصة بسوسيولوجيا السياسات، ودفعت بأكثر السوسيولوجيين شهرة وإنتاجاً في هذا المجال، أنتوني غيدينز (Giddens)، إلى مجلس اللوردات.

لدى الاطلاع على مجالات السوسيولوجيات المحلية، يكتشف المرء لا مدى فرادة السوسيولوجيا الأمريكية فقط، بل مدى قوتها وتأثيرها أيضاً. فهذه السوسيولوجيا، التي تمنح ٦٠٠ درجة دكتوراه في العام، تخطو كالعملاق فوق السوسيولوجيا العالمية. وقد تلقّى العديد من السوسيولوجيين البارزين، الذين يدرّسون في أماكن أخرى من العالم، تدريبهم في الولايات المتحدة. كما تضمّ الجمعية السوسيولوجية الأمريكية أكثر من ١٤,٠٠٠ عضو، ولديها طاقم

مؤلف من ٢٤ موظفاً يعملون دواماً كاملاً. لكن الأمر لا يتعلق فقط، ببساطة، بهيمنة الأعداد والموارد، فالحكومات في كل أنحاء العالم تعتبر أكاديمييها، بمن فيهم السوسيولوجيون، عرضة للمساءلة على أساس المعايير «الدولية»، وهذا ما يعني النشر في مجلات «غربية»، ومجلات أمريكية على وجه الخصوص. يحدث هذا في جنوب أفريقيا وتايوان، كما يحدث أيضاً في دول ذات موارد غنية، مثل النرويج. والسوسيولوجيون المحليون الذين تتحكّم بمسيرتهم روابطُهم بالغرب والنشرُ باللغة الإنكليزية، يفقدون ارتباطهم بالمشاكل المحلية والقضايا المحلية. وفي كل بلد، نجد أن الدولة هي التي تحتضن الضغوط العالمية، التي تمزّق التقسيم المحلي للعمل السوسيولوجي، وتدق الأسافين بين الأنواع الأربعة من السوسيولوجيا.

لقد أصبحت السوسيولوجيا الأمريكية، ودون وجود أية مؤامرة أو تعمّد من جانب السوسيولوجيين هناك، هي المهيمنة عالمياً. وبالتالي، تترتب علينا مسؤولية خاصة لإضفاء الطابع المحلي على سوسيولوجيتنا، ولإنزالها من سدّة مكانتها العالمية، والاعتراف بطبيعتها المتميّزة وقوتها المحلية. علينا أن نعاود تطوير الحوار مع السوسيولوجيات المحلية الأخرى، وأن نعترف بتقاليدها المحلية أو بآمالها في إضفاء الصبغة المحلية على السوسيولوجيا. علينا أن نفكّر بلغة عالمية، وأن نعترف بالتقسيم الملحّ للعمل السوسيولوجي. إذا كانت الولايات المتحدة هي الطرف الأقوى في هذه المعادلة بما يتوفر لديها من سوسيولوجيا مهنية، يترتب علينا إذاً أن نتعهد بالرعاية سوسيولوجيات العموم في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، وسوسيولوجيات السياسات في أوروبا. علينا أن نشجع شبكات السوسيولوجيات النقدية التي تجاوزت، لا الفروع المعرفية فقط، بل تجاوزت الحدود الوطنية أيضاً. علينا أن نطبّق سوسيولوجيتنا على أنفسنا، وأن نكون أكثر وعياً بالقوى العالمية التي تسيّر فرعنا المعرفي، بحيث نتمكّن من وضع هذه القوى في المسار الذي نختاره، لا أن نتركها لتضعنا هي في مسارها.

الفرضية العاشرة: تقسيم الفروع المعرفية

تميّز العلوم الاجتماعية نفسها من العلوم الإنسانية أو العلوم الطبيعية من حيث جمعها بين المعارف الوسيلية والمعارف المنعكسة ــ وهي تركيبة متغيّرة بحدّ ذاتها، وبالتالي فهي توفر فرصاً مختلفة للتدخلات العمومية والسياسية. وتتخذ المعارف المشتركة بين الفروع المعرفية أشكالاً مختلفة في كل موقع من مواقع المجال السوسيولوجي.

يقال إن تقسيم الفروع المعرفية هو مُنتَج تعسفي من منتجات التاريخ الأوروبي في القرن التاسع عشر، كما يقال إن التخصّص الحالي في الفروع المعرفية ينطوي على مفارقة (Anachronistic)، وإن علينا السعي نحو تحقيق علم اجتماعي موحّد. أعيد إحياء هذه الفكرة الوضعية (Positivist) مؤخراً من قبل إيمانويل واليريشتاين وفريقه (Wallerstein [et al.], 1996) في تقرير لجنة (Gulbenkian) حول إعادة هيكلة العلوم الاجتماعية. يبدو المشروع بريئاً، ولكن، لدى إخفاق علم الاجتماع الجديد الموحَّد في طرح السؤالين ــ المعرفة من أجل من؟ والمعرفة من أجل ماذا؟ ــ فإنه بذلك يبدّد الانعكاسية بسهولة تامة، أي يبدّد عنصري النقد والعمومية الموجودَيْن في العلوم الاجتماعية. وفي عالم تسوده الهيمنة، تتحول الوحدة بسهولة إلى وحدة بين الأقوياء. إن القول بتعسفية تقسيم الفروع المعرفية، لمجرد أن الفروع المذكورة

نشأت في لحظة معينة من التاريخ، إنما يُغفل المعنى المتطور والمتغيّر لتلك الفروع المعرفية والمصالح التي تمثلها. وهو بمثابة ارتكاب تضليل ذي طابع جيني. وبهدف تأكيد أسس تقسيم الفروع المعرفية، وللالتزام بالإيجاز، سألجأ إلى التصوير التخطيطي للمجالات الأكاديمية، وسأضحي لا محالة بالتركيز على التباينات الداخلية والتنوّع الحاصل حسب الزمان والمكان.

تقوم العلوم الطبيعية، وإلى حدّ كبير، على أساس المعارف الوسيلية، المتجذّرة في البرامج البحثية التي تتحكّم المجموعات العلمية بتطورها. الجمهور خارج الوسط الأكاديمي يأتي من عالم السياسة ــ الصناعة أو الحكومة ــ وهو جاهز للاستفادة من الاكتشافات العلمية. يدخل هذا الجمهور تدريجياً إلى الوسط الأكاديمي لتوجيه مسار الأبحاث فيه أو للإشراف عليه، معارضاً أية علاقات تواطؤية، سواء أكانت ضمن مجال البحث الطبي، أو أبحاث الفيزياء النووية، أو الهندسة الإحيائية Bio Engineering، (Epstein, 1996; Moore, 1996; Schurman and Munro, 2004). هذه الانعكاسية النقدية، التي غالباً ما تجد طريقها إلى المناقشات العامة، لا تُعتبر جوهر العلوم الطبيعية كما هي جوهر العلوم الإنسانية. وبالتالي، فإن الأعمال الفنية أو الأدبية يتم الاعتراف بها، في نهاية المطاف، على أساس حوار يجري بين مجموعة محدودة من الخبراء الفنيين، أو بين جماهير أوسع من العموم. وتترسخ حقيقة تلك الأعمال من خلال قيمتها الجمالية التي تستند إلى تقييم خطابي (Discursive)، أي كما في المعارف النقدية والعمومية، رغم أنه قد يجري تفصيلها ضمن مدارس المعرفة الوسيلية، بل إنها قد تدخل عالم السياسات (Policies).

تقف العلوم الاجتماعية عند مفترق الطرق بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية بما أنها من حيث تعريفها تشارك في المعارف الوسيلية والمنعكسة على حدّ سواء. لكن التوازن بين هذين النوعين من المعارف يختلف باختلاف العلوم الاجتماعية. يعتبر علم الاقتصاد، مثلاً، قريباً إلى ما يمكن أن ندعوه بالعلم البرادغماتي (Paradigmatic) بقدر قرّب العلوم الاجتماعية من هذا العلم، حيث يهيمن على علم الاقتصاد برنامج بحثي واحد (علم الاقتصاد الكلاسيكي المحدث (Neo-classical)). ويعكس تنظيم هذا الفرع المعرفي تلك الفكرة من حيث ندرة الجوائز فيه (ميدالية «Clark» وجائزة نوبل)، وسيطرة النخبة على المجلات الرئيسية، والتقسيم الواضح للمراتب لا في الأقسام فحسب، بل على صعيد الاقتصاديين الأفراد، وغياب مجالات فرعية ذات تنظيم مستقل. ولا يَسلَم الاقتصاديون المنشقون عن هذا النظام إلا إذا كانوا قد أثبتوا أنفسهم أولاً من الوجهة المهنية. والواقع أن بإمكاننا تشبيه علم الاقتصاد المهني بالنظام الصارم السائد داخل الحزب الشيوعي، بمنشقيه وبعقيدته المتماسكة التي يسعى إلى نشرها في العالم، باسم الحرية[٩]. هذا التماسك

(٩) يوثّق ماريون فوركاد-غورينكاس التأثير العالمي الهائل لعلم الاقتصاد الأمريكي، انظر: Marion Fourcade-Gourinchas, «The Construction of a Global Profession: The Case of Economics,» (Department of Sociology, University of California, Berkeley, CA. Unpublished Manuscript).

بعد التخلص من أفكار أمارتيا صن، انظر: Amartya Sen, *Development as Freedom* (New York: Random House, 1999).

الداخلي لعلم الاقتصاد يكسبه مكانة في العالم الأكاديمي وتأثيراً أكبر في عالم السياسات.

إذا كان علم الاقتصاد شبيهاً بالحزب الشيوعي، فإن السوسيولوجيا الأمريكية هي أشبه بالنقابية ــ الفوضوية (Anarcho-syndicalism)، ديمقراطية تشاركية (Participatory) لا مركزية. وهي تقوم على أساس تقاليد بحثية متعددة ومتطابقة، تنعكس في أجزائها الثلاثة والأربعين الناشطة، وفي الجوائز التي لا تكفّ عن التكاثر لتلك الأجزاء (Ennis, 1992)، وفي مجلات السوسيولوجيا التي يتجاوز عددها ٢٠٠ مجلة .(Turner and Tuner, 1990: 159) وتعكس طريقةُ عملنا المؤسساتية وجهاتِ نظرنا المتعددة ــ رغم أنها لا تعكسها دائماً على نحو وافٍ. ويُعتبَر فرعنا المعرفي، رغم نظامه الهرمي وطبيعته الطبقية النخبوية (Burris, 2004)، أكثر انفتاحاً من علم الاقتصاد بمعيار حراك أعضاء الهيئة التدريسية بين الأقسام، وأنماط تجنيد الطلاب الخريجين للعمل (Han, 2003). وهو أكثر ديمقراطية في الانتخابات التي تجري لاختيار المسؤولين فيه. كما أن قرارات الأعضاء لا تقتصر على الشؤون المهنية، وهي لا تتطلب سوى دعم ٣ بالمئة من عدد الأعضاء لكي تطرح للتصويت. وهكذا نرى أنه إذا كان علم الاقتصاد أكثر فاعلية في عالم السياسات، فإن بنية السوسيولوجيا كفرع معرفي منظَّمة بحيث تستجيب لجماهير متنوّعة من العموم. وبقدر ما تكمن ميزتنا النسبية في مجال العموم، نكون بالتالي أكثر قدرة على التأثير في السياسات على نحو غير مباشر من خلال مشاركاتنا مع العموم.

إذا تناولنا العلوم الاجتماعية الأخرى، نجد أن العلوم السياسية هي مجال مجزأ، لكنه أكثر ميلاً إلى السياسات منه إلى العموم، وإلى المعارف الوسيلية منه إلى المعارف المنعكسة. وقد أدّت النزعات الحالية نحو نمذجة (Modeling) خيار عقلاني إلى حدوث رد فعل باتجاه انعكاسي. فحركة التجديد (Perestroika) ضمن العلوم السياسية تدعم مقاربة أكثر مأسسة للسياسة (Politics)، وتساند النظرية السياسية باعتبارها نظرية نقدية. الأنثروبولوجيا والجغرافيا مجزآن على طول خط الفصل الوسيلي ــ الانعكاسي، بحيث إن الأنثروبولوجيا الثقافية والجغرافيا البشرية غالباً ما تقاومان النماذج العلمية لبقية العلوم، وتقومان بدور الجسر الواصل إلى العلوم الإنسانية. أما الفلسفة، وهي معبر آخر يصل بين العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، فهي تجد الموضع اللائق بها في المعارف النقدية.

تبدو الخطوط الفاصلة بين الفروع المعرفية أكثر حدة في الولايات المتحدة منها في أي مكان آخر، بحيث تجد المعارف الواقعة «بين الفروع المعرفية» نفسها في وضع غير مستقر على تخوم فروعنا المعرفية. ويطوّر كلٌّ من أنواع السوسيولوجيا الأربعة أسلوباً مميزاً للتبادل والتعاون مع الفروع المعرفية القريبة منه. ونلاحظ عند السطح البيني (Interface) للمعارف المهنية، وجود استعارات تمتد عبر الفروع المعرفية (Cross-Disciplinary Borrowing). وعندما

سعى بيتر إيفانز جاهداً لدفع علم الاقتصاد نحو المشاركة العضوية مع العموم، لجعله علماً يتحسس القضايا المحلية والديمقراطية المدروسة. انظر: Peter Evans, «Development as Institutional Change: The Pitfalls of Monocropping and the Potentials of Deliberation,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 38 (Winrter 2004), pp. 30-53.

تستعير السوسيولوجيا الاقتصادية والسوسيولوجيا السياسية من الفروع المعرفية القريبة منها، فإن النتيجة تظل جزءاً مميزاً من السوسيولوجيا ــ الأسس الاجتماعية للأسواق والسياسات. عند السطح البيني للمعارف النقدية، نجد تسريباً (Infusion) عابراً للفروع المعرفية (Trans-Disciplinary). لقد تركت كلٌّ من الحركة النسوية (Feminism)، والحركة ما بعد البنيوية (Poststructuralism) والنظرية العرقية النقدية، بصَماتِها على الشراكة بين السوسيولوجيا النقدية والسوسيولوجيا المهنية. لكن التسريب كان دائماً محدوداً. فتطور المعارف العامة غالباً ما يحدث من خلال تعاون أكثر من فرع معرفي، كما في «أبحاث العمل التشاركية»، مثلاً، التي تجمع بين المجتمعات المحلية والأكاديميين المنتمين إلى فروع معرفية مكمّلة لبعضها البعض. فالمجتمع المحلي يحدد قضية ما ــ الإسكان الحكومي، التلوث البيئي، الأوبئة، الأجور الكافية للعيش، التمدرس (Schooling)، وإلى ما هنالك ــ ومن ثم يعمل مع فريق يضم عدة فروع معرفية لإيجاد بنية وصيغ للمنهجيات. أخيراً، في عالم السياسة هناك تعاون «الفروع المعرفية المتشاركة» (Joint-Disciplinary Coordination)، الذي غالباً ما يعكس هرمية الفروع المعرفية. وهكذا نجد أن الدراسات المموّلة من الحكومة كانت تعمل غالباً حسب أهداف سياسية واضحة تعطي الأولوية للعلوم السياسية وعلم الاقتصاد.

بعد أن تعرّفنا على قوة الخطوط الفاصلة بين الفروع المعرفية، التي تجلت في الصيغ المتنوعة للمعارف الوسيلية والمنعكسة، علينا الآن أن نتساءل عن مغزى هذا التنوّع؟ وبتعبير أدق، هل هناك شيء مميّز في المعارف السوسيولوجية وفي المصالح التي تمثلها تلك المعارف؟ هل يمكن أن نكون علماء اقتصاد أو علماء سياسة لننتهي، بالصدفة، سوسيولوجيين ــ هل هو أمر ليس بذي شأن، مجرد صدفة بيوغرافية (Biographical)؟ هل نتمتع بهوية خاصة بنا بين العلوم الاجتماعية؟ تقودنا هذه التساؤلات إلى الفرضية الأخيرة.

الفرضية الحادية عشرة: السوسيولوجي باعتباره نصيراً[١٠]

إذا كانت نقطة استشراف علم الاقتصاد هي السوق وتوسيعها، ونقطة استشراف العلوم السياسية هي الدولة وضمان الاستقرار السياسي، تكون نقطة استشراف السوسيولوجيا هي المجتمع المدني والدفاع عن الاجتماعي. وفي أوقات طغيان السوق واستبداد الدولة، تقوم السوسيولوجيا ــ والجانب العمومي فيها على وجه التحديد ــ بالدفاع عن مصالح الإنسانية.

العلوم الاجتماعية ليست بوتقة تذوب فيها الفروع المعرفية، لأن الفروع المعرفية تمثّل مصالح مختلفة ومتعارضة ــ بالدرجة الأولى، مصالح تلك الفروع في الحفاظ على المواقع

---

(١٠) مقتبَس من مقالة ألفن غولدنر التي تحمل العنوان نفسه، انظر: Alvin Gouldner, «The Sociologist as Partisan: Sociology and the Welfare State,» *American Sociologist*, vol. 3, no. 2 (May 1968), p. 103.

كما يتّصل بالفرضية الحادية عشرة كلمات بيير بورديو المتحدية: «الإثنوسوسيولوجي (Ethnosociologist) هو، على نحو ما، مفكر عضوي للإنسانية، وبإمكانه، كوسيط جماعي، أن يسهم في نزع التأقلم (Denaturalizing) ونزع الجبرية (Defatalizing) عن الوجود من خلال وضع كفاءته في خدمة العمومية (Universalism) المتجذرة في فهم الخصوصيات «(Particularisms).

وردت في: Loïc Wacquant, «Following Bourdieu into the Field,» *Ethnography*, vol. 5, no. 4 (2004)

التي ترتكز إليها معارفها. فعلم الاقتصاد، كما نعرفه اليوم، يعتمد على وجود الأسواق وله مصلحة في توسيعها، والعلوم السياسية تعتمد على الدولة ولها مصلحة في الاستقرار السياسي، في حين تعتمد السوسيولوجيا على المجتمع المدني ولها مصلحة في توسيع الاجتماعي.

ولكن، ما هو المجتمع المدني؟ في ما يخص أهداف النقاش الذي أُثيره في هذه الدراسة، نستطيع أن نعرِّف المجتمع المدني بأنه من نتاجات الرأسمالية الغربية في أواخر القرن التاسع عشر، التي أنتجت الاتحادات والحركات وجماهير العموم التي كانت خارج الدولة وخارج الاقتصاد ــ الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية، والتمدرس، والجماعات الدينية، ووسائل الإعلام المطبوعة، والأنواع المختلفة من المنظمات الطوعية. هذه المجموعات من الحياة المترابطة هي نقطة الاستشراف الوحيدة للسوسيولوجيا، بحيث إنه لدى اختفائها ــ كما هو الحال في الاتحاد السوفياتي خلال عهد ستالين، وألمانيا خلال عهد هتلر، والتشيلي خلال عهد بينوشيه (Pinochet) ــ تختفي السوسيولوجيا أيضاً. وعندما يزدهر المجتمع المدني ــ كما في روسيا بعد حركة البيريسترويكا أو كما في جنوب أفريقيا بعد زوال حكم الفصل العنصري ــ تزدهر السوسيولوجيا.

صحيح أن السوسيولوجيا قد تكون مرتبطة بالمجتمع بحبل سري، لكن ذلك لا يعني بالطبع أن السوسيولوجيا لا تدرس سوى المجتمع المدني، بل هي أبعد ما تكون عن ذلك. لكنها تدرس الدولة أو الاقتصاد انطلاقاً من «نقطة الاستشراف الخاصة بالمجتمع المدني». السوسيولوجيا السياسية، مثلاً، ليست نفسها العلوم السياسية. فهي تدرس الشروط الاجتماعية المسبقة للسياسات وتسييس الاجتماعي، كما أن السوسيولوجيا الاقتصادية تختلف تمام الاختلاف عن علم الاقتصاد؛ فهي تتناول ما يغفل الاقتصاديون عنه، وهو الأسس الاجتماعية للسوق.

كان هذا التقسيم الثلاثي للعلوم الاجتماعية ــ ولا يتسع المجال هنا لإضافة فروع قريبة كالجغرافيا والتاريخ والأنثروبولوجيا ــ صحيحاً لدى نشأتها في القرن التاسع عشر، ولكن شابَهُ بعض الإبهام في القرن العشرين (مع اندماج وتداخل تخوم الدولة والاقتصاد والمجتمع). خلال السنوات الثلاثين الماضية، كان هذا التقسيم الثلاثي يشهد مرحلة ولادة جديدة كان رأس الحربة فيها كلٌّ من أحادية (Unilateralism) الدولة من جهة، وأصولية السوق من جهة أخرى. وخلال الفترة المذكورة، كان المجتمع المدني مستعمَراً ومصادَراً من قِبَل الأسواق والدول. مع ذلك، تنشأ المعارضة ضد هاتين القوتين التوأمين، في حال نشوئها، من المجتمع المدني، كما يُفهم هذا المجتمع من خلال تعبيراته المحلية والقومية والعابرة للقوميات. وبهذا المعنى، يمثِّل اندماجُ السوسيولوجيا بالمجتمع المدني، أي بسوسيولوجيا العموم، مصالحَ الإنسانية ــ مصالحها في وضع حدّ لاستبداد الدولة ولطغيان السوق، على حدّ سواء.

دعوني الآن أبرهن على ما قلته للتو. أولاً، أنا أعتقد جازماً أن علم الاقتصاد والعلوم السياسية قد صنعا، في ما بينهما، القنابل الزمنية الأيديولوجية التي برّرت شطط الأسواق والدول، وهو الشطط الذي يدمر أسس الجامعة الحكومية، أي الشروط الأكاديمية الضامنة

لوجودهما، إضافة إلى أمور أخرى كثيرة. مع ذلك، ورغم أنني أقرّ بما يجري، فإنني لا أودّ شطب جميع علماء السياسة وعلماء الاقتصاد. فالفروع المعرفية، في نهاية الأمر، هي مجالات قوة، يضم كل منها قواه المهيمنة وقواه المعارِضة. ولنتذكر هنا حركة البيريسترويكا في العلوم السياسية أو شبكة اقتصاد ما بعد التوحد (Post-autistic Economics) ــ وهو علم اقتصاد يعتبر الأفراد كائنات بشرية ناضجة ومتعددة الأوجه. باستطاعتنا نحن، باعتبارنا سوسيولوجيين، أن نجد، وقد وجدنا فعلاً، حلفاء في تلك التشكيلات المعارِضة، بل وقمنا بالتعاون معها.

مجال السوسيولوجيا أيضاً مقسَّم. فالمجتمع المدني، في النهاية، ليس كوميونالية (Communalism) متجانسة، بل تسيّره قوى الانعزال والهيمنة والاستغلال[١١]. من الوجهة التاريخية، كان المجتمع المدني مجتمعاً ذكورياً أبيض. لكنه عندما أصبح أكثر استيعاباً، غزته الدولة والسوق أيضاً، وانعكس ذلك في السوسيولوجيا باستخدام بعض المفاهيم دون التدقيق فيها، مثل الرأسمال الاجتماعي. المجتمع المدني هو ميدان متنازَعٌ عليه، لكنه يظل، برأيي، وفي ظل الأزمة الراهنة، أفضل منطقة ممكنة للدفاع عن الإنسانية ــ دفاع تعزّزه رعايتنا لسوسيولوجيا عموم يجري تنظيمها على نحو حاسم.

كيف لنا أن نحقق هذا الهدف؟ كما سبق وأشرت في الفرضية السابعة، أدى التقسيم المؤسساتي للعمل السوسيولوجي ومجال القوة المناظر له، حتى الآن، إلى تقييد حركة انتشار سوسيولوجيات العموم. ولولا وجود عقبات تعيق تطبيق سوسيولوجيا العموم، ما كنا لنضطر إلى الدفاع عنها. ويتطلب تجاوز العقبات المذكورة التزاماً وتضحية قدمهما كثيرون وما يزالون مستمرين في تقديمهما. وهذا ما دفعهم إلى أن يصبحوا سوسيولوجيين ــ لا لكسب المال، بل لجعل العالم مكاناً أفضل. هناك، إذاً، وفرة في سوسيولوجيات العموم. لكن هناك أيضاً تطورات جديدة. فقد اتخذت مجلة *Context* خطوة مهمة باتجاه سوسيولوجيا العموم. كما بذل المقر الرئيس للجمعية السوسيولوجية الأمريكية جهوداً جبارة في تقديم الخدمات البعيدة المدى، وفي كسب التأييد (Lobbying)، عن طريق إصدار نشرات حاوية لأحدث المعلومات، وإصدار البيانات الصحفية المنتظمة، ومن خلال الأعمدة في رسالتنا الإخبارية *Footnotes*. وقد خصّصت الجمعية هذا العام جائزة جديدة للتفوّق في عرض شؤون السوسيولوجيا في وسائل الإعلام. نحن بحاجة إلى أن نتعهد بالرعاية العلاقة القائمة على التعاون بين السوسيولوجيا والصحافة، لأن الصحفيين هم ذاتهم شخصيات عامة، كما أنهم يوجدون بيننا وبين عدة جماهير عموم.

---

(١١) في هذه النقطة أختلف مع المنظور الدوركهايمي (Durkheimian) الجمعوي (Communitarians)، مثل أميتاي إتزيوني (Amitai Etzioni, *The Spirit of Community* (New York: Simon and Schuster, 1993)) وفيليب سيلزنك (Philip Selznick, The Communitarian Persuasion (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2002))، الذين يركّزون على العلاقة الأخلاقية بين الفرد والمجتمع، والذين يعتبرون الهرميات والهيمنة والاستثناء، وإلى ما هنالك، وكأنها عوامل تشويش يؤسف لوجودها. وكما أنهم لا يمركزون الانقسامات الاجتماعية، فإنهم أيضاً يتفادون الانقسامات الموجودة ضمن السوسيولوجيا وضمن الوسط الأكاديمي عموماً.

كما شكّلت الجمعية السوسيولوجية الأمريكية فريقاً خاصاً لمأسسة (Institutionalization) سوسيولوجيات العموم، وسيأخذ هذا الفريق بالاعتبار ثلاثة موضوعات أساسية:

أولاً، سيدرس كيفية التعرّف إلى سوسيولوجيا العموم الموجودة أصلاً ودعمها، أي إنه سيُظهر ما كان خفياً، ويجعل من الخاص عامّاً.

ثانياً، سوف يدرس الفريق كيفية تقديم حوافز خاصة لمكافأة من يسعون إلى العمل في سوسيولوجيا العموم التي غالباً ما يتم تجاهلها لدى تقديم المزايا والترقيات. وقد قامت أقسام السوسيولوجيا بتخصيص الجوائز وإنشاء المدوّنات، وبدأت بتصميم مقرّرات لسوسيولوجيا العموم.

ثالثاً، إذا كنا بصدد الاعتراف بسوسيولوجيا العموم ومكافأتها، علينا إذاً أن نطور معايير للتمييز بين سوسيولوجيا العموم الصالحة وغير الصالحة. وعلينا أيضاً أن نتساءل عن الجهة التي ينبغي أن تقيِّم سوسيولوجيا العموم. كما يتعين علينا تشجيع أفضل ما في سوسيولوجيا العموم مهما كان معنى ذلك. فسوسيولوجيا العموم لا يمكن لها أن تكون سوسيولوجيا من الدرجة الثانية.

ورغم أهمية تلك التغييرات المؤسساتية، فإن نجاح سوسيولوجيا العموم يبدأ من القاعدة لا من القمة. ويتحقق هذا النجاح عندما تأسر سوسيولوجيا العموم خيال السوسيولوجيين، وعندما يعترف السوسيولوجيون بالأهمية الذاتية لسوسيولوجيا العموم، وبما تنطوي عليه من مكافآت، وعندما يطور السوسيولوجيون سوسيولوجيا العموم باعتبارها حركة اجتماعية خارج نطاق الوسط الأكاديمي. أتخيل أعداداً كبيرة من التفرّعات (Nodes)، يصوغ كل منها مجالات التعاون بين السوسيولوجيين وجماهير عمومهم، تسير جميعها في التيار نفسه. سوف تعتمد تلك التفرّعات على قرن من الدراسات الشاملة، والنظريات المُحكمة، والتدخلات العملية، والتفكير النقدي، لتصل إلى فهم مشترك يتخطّى الحدود المتعددة، ليس أقلّها الحدود المحلية، دون أن تقتصر على تلك الحدود، وبذلك تطرح كل ما يمتّ بصلة إلى الانعزالية القديمة. عندها فقط يبسط ملاك التاريخ جناحيه ليحلّق فوق العاصفة □

المراجع

Abbott, Andrew (2001). *Chaos of Disciplines*. Chicago, IL: University of Chicago Press.

American Sociological Association (2004). *An Invitation to Public Sociology*. Washington, DC: American Sociological Association.

Arendt, Hannah (1958). *The Human Condition*. Chicago, IL: University of Chicago Press.

Bellah, Robert N. [et al.] (1985). *Habits of the Heart: Individualism and Commitment in American Life*. Berkeley, CA: University of California Press.

Benjamin, Walter (1968). *Illuminations: Essays and Reflections*. Edited and with an introduction by Hannah Arendt. New York: Harcourt Brace Jovanovich.

Berger, Peter L. (2002). «Whatever Happened to Sociology.» *First Things*, vol. 126, pp. 27-29.

Bielby, William T. (2003). «*Betty Dukes, et al. v. Wal-Mart Stores, Inc.*» (Ph. D. Dissertation.) (3 February).

Blau, Peter and Otis Dudley Duncan (1967). *The American Occupational Structure*. New York: John Wiley.

Bok, Derek (2003). *Universities in the Marketplace*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Bourdieu, Pierre (1986 [1979]). *Distinction: A Social Critique of the Judgment of Taste*. New York: Routledge and Kegan Paul.

Bourdieu, Pierre. (1988 [1984]). *Homo Academicus*. Stanford, CA: Stanford University Press

Brown, Phil and Stephen Zavestoski (eds.) (2004), *Social Movements in Health*. Wiley: Blackwell, pp. 50-80. (Sociology of Health and Illness Monographs; 26)

Burris, Val. (2004). «The Academic Caste System: Prestige Hierarchies in PhD Exchange Networks.» *American Sociological Review*: vol. 69, no. 2, pp. 239-264.

Cole, Stephen (ed.) (2001). *What's Wrong with Sociology?*. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers.

Coleman, James (1966). *Equality of Educational Opportunity*. Washington, DC: United States Department of Health, Education and Welfare.

Coleman, James (1975). *Trends in School Segregation, 1968-1973*. Washington, DC: Urban Institute.

Coleman, James (1991). «A Quiet Threat to Academic Freedom.» *National Review*: vol. 43, no. 18, March, pp. 28-34.

Coleman, James (1992). «The Power of Social Norms.» *Duke Dialogue*: vol. 3.

Collins, Patricia Hill (1991). *Black Feminist Thought*. New York: Routledge.

Columbia Accident Investigation Board (2003). «Report.» Washington, DC: Government Printing Office, vol. I.

Dewey, John (1927). *The Public and Its Problems*. New York: Henry Holt.

Du Bois, W.E.B. (1903). *The Souls of Black Folk*. New York: A.C. McClurg.

Ehrenreich, Barbara (2002). *Nickel and Dimed*. New York: Henry Holt.

Ennis, James (1992). «The Social Organization of Sociological Knowledge: Modeling the Intersection of Specialties.» *American Sociological Review*: vol. 57, pp. 259-265.

Epstein, Steven (1996). *Impure Science*. Berkeley, CA: University of California Press.

Etzioni, Amitai (1993). *The Spirit of Community*. New York: Simon and Schuster.

Evans, Peter (2004). «Development as Institutional Change: The Pitfalls of Monocropping and the Potentials of Deliberation.» *Studies in Comparative International Development*: vol. 38, Winter, pp. 30-53.

Fourcade-Gourinchas, Marion (2004). «The Construction of a Global Profession: The Case of Economics.» (Department of Sociology, University of California, Berkeley, CA. Unpublished Manuscript).

Fraser, Nancy (1997). *Justice Interruptus*. New York: Routledge.

Gamson, William (2004). «Life on the Interface.» *Social Problems*: vol. 51, February, pp. 106-107.

Gans, Herbert (2002). «More of Us Should Become Public Sociologists.» *Footnotes*: vol. 30, July/August, p. 10.

Goodwin, Jeff and Jim Jasper (eds.) (2004). *Rethinking Social Movements*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield.

Gouldner, Alvin (1968). «The Sociologist as Partisan: Sociology and the Welfare State.» *American Sociologist*: vol. 3, no. 2, May, p. 103.

Gouldner, Alvin (1970). *The Coming Crisis of Western Sociology*. New York: Basic Books.

Habermas, Jürgen (1984). *The Theory of Communicative Action*. Boston, MA: Beacon. 2 vols.

Gouldner, Alvin (1991 [1962]). *The Structural Transformation of the Public Sphere*. Cambridge, MA: MIT Press.

Han, Shin-Kap (2003). «Tribal Regimes in Academia: A Comparative Analysis of Market Structure Across Disciplines.» *Social Networks*: vol. 25, no. 3, pp. 251-280.

Horkheimer, Max (1974 [1947]). *Eclipse of Reason*. New York: Seabury Press.

Horkheimer, Max and Theodor Adorno (1969 [1944]). *Dialectic of Enlightenment*. New York: Seabury Press.

Horowitz, Irving Louis (1993). *The Decomposition of Sociology*. New York: Oxford University Press.

Jacoby, Russell (1987). *The Last Intellectuals: American Culture in the Age of Academe*. New York: Noonday Press.

Kang, Kelly (2003). *Characteristics of Doctoral Scientists and Engineers in the United States: 2001*. Arlington, VA: National Science Foundation. Division of Science Resources Statistics.

Kirp, David (2003). *Shakespeare, Einstein, and the Bottom Line*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Lakatos, Imre (1978). *The Methodology of Scientific Research Programmes*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Larson, Olaf and Julie Zimmerman (2003). *Sociology in Government: The Galpin-Taylor Years in the U.S. Department of Agriculture 1919-1953*. University Park, PA: University of Pennsylvania Press.

Lee, Alfred McClung (1976). «Sociology for Whom?.» *American Sociological Review*: vol. 41, pp. 925-936.

Lippmann, Walter (1922). *Public Opinion*. New York: Harcourt, Brace and Company.

Lipset, Seymour Martin and Neil J. Smelser (1961). *Sociology: The Progress of a Decade*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Lyman, Stanford (1992). *Militarism, Imperialism, and Racial Accommodation: An Analysis and Interpretation of the Early Writings of Robert E. Park*. Fayetteville, AK: University of Arkansas Press.

Lynd, Robert (1939). *Knowledge for What? The Place of Social Sciences in American Culture*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Marullo, Sam and Bob Edwards (eds.) (2000). «Service-Learning Pedagogy as Universities' Response to Troubled Times.» *American Behavioral Scientist*: vol. 43, pp. 741-912.

McCormick, Sabrina [et al.] (2004). «Public Involvement in Breast Cancer Research: An Analysis and Model for Future Research.» *International Journal of Health Services*: vol. 34, no. 4.

Merton, Robert (1949). *Social Theory and Social Structure*. Glencoe, IL: Free Press.

Mills, C. Wright (1959). *The Sociological Imagination*. New York: Oxford University Press.

Moore, Kelly (1996). «Organizing Integrity: American Science and the Creation of Public Interest Organizations, 1955-1975.» *American Journal of Sociology*: vol. 101, pp. 1592-1627.

Mueller, John (1973). *War, Presidents and Public Opinion*. New York: John Wiley.

Myrdal, Gunnar (1944). *An American Dilemma: The Negro Problem and Modern Democracy*. New York: Harper and Row.

Ostrow, James; Garry Hesser and Sandra Enos (eds.) (1999). *Cultivating the Sociological Imagination: Concepts and Models for Service-Learning in Sociology*. Washington, DC: American Association for Higher Education.

Pager, Devah (2002). «The Mark of a Criminal Record.» (Ph.D. Dissertation, Department of Sociology, University of Wisconsin, Madison, WI.).

Park, Robert (1972 [1904]). *The Crowd and the Public*. Chicago, IL: University of Chicago Press.

Parsons, Talcott (1937). *The Structure of Social Action*. New York: McGraw Hill.

Park, Robert (1951). *The Social System*. New York: Free Press.

Park, Robert (1961). «An Outline of the Social System.» pp. 30-79, in: *Theories of Society*. Edited by Talcott Parsons [et al.]. New York: Free Press.

Patterson, Orlando (2002). «The Last Sociologist.» *New York Times*: 19/5.

President's Research Committee on Social Trends (1933). *Recent Social Trends in the United States*. New York: McGraw-Hill.

Purser, Gretchen; Any Schalet, and Ofer Sharone (2004). *Berkeley's Betrayal: Wages and Working Conditions at Cal*. Presented at the annual meeting of the American Socioogical Association, August 16, San Francisco, CA.

Putnam, Robert (2001). *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community*. New York: Simon and Schuster.

Rhoades, Lawrence (1981). *A History of the American Sociological Association, 1905-1980*. Washington, DC: American Sociological Association.

Riesman, David (1950). *The Lonely Crowd: A Study of the Changing American Character*. New Haven, CT: Yale University Press.

Ryan, Charlotte (2004). «Can We Be Compañeros.» *Social Problems*: vol. 51, pp. 110-113.

Schurman, Rachel and William Munro (2004). «Intellectuals, Ideology, and Social Networks: The Process of Grievance Construction in the Anti-Genetic Engineering Movement.» (Department of Sociology, University of Illinois, Urbana-Champaign, IL. Unpublished Manuscript).

Selznick, Philip (2002). *The Communitarian Persuasion*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

Sen, Amartya (1999). *Development as Freedom*. New York: Random House.

Sennett, Richard (1977). *The Fall of Public Man*. New York: W.W. Norton.

Sitas, Ari (1997). «The Waning of Sociology in South Africa.» *Society in Transition*: vol. 28, pp. 12-9.

Skocpol, Theda (2003). *Diminished Democracy: From Membership to Management in American Civic Life*. Norman, OK: University of Oklahoma Press.

Smith, Dorothy (1987). *The Everyday World as Problematic*. Boston, MA: Northeastern University Press.

Spalter-Roth, Roberta and William Erskine (2004). *Academic Relations: The Use of Supplementary Faculty*. Washington, DC: American Sociological Association.

Stacey, Judith (2004). «Marital Suitors Court Social science Spin-Sters: The Unwittingly Conservative Effects of Public Sociology.» *Social Problems*: vol. 51, pp. 131-145.

Stacey, Judith and Timothy Biblarz (2001). «(How) Does the Sexual Orientation of Parents Matter?.» *American Sociological Review*: vol. 66, pp. 159-183.

Stouffer, William [et al.] (1949). *The American Soldier*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Strand, Kerry [et al.] (2003). *Community-Based Research and Higher Education*. San Francisco, CA: Jossey-Bass.

Turner, Stephen and Jonathan Turner (1990). *The Impossible Science: An Institutional Analysis of American Sociology*. London and Newbury Park, CA: Sage Publications.

Uggen, Christopher and Jeffrey Manza (2002). «Democratic Contraction? Political Consequences of Felon Disenfranchisement in the United States.» *American Sociological Review*: vol. 67, pp. 777-803.

Vaughan, Diane (2004). «Public Sociologist by Accident.» *Social Problems*: vol. 51, pp. 115-118.

Waite, Linda and Maggie Gallagher (2000). *The Case for Marriage*. New York: Doubleday.

Wallerstein, Immanuel [et al.] (1996). *Open the Social Sciences: Report of the Gulbenkian Commission on the Restructuring of the Social sciences*. Stanford, CA: Stanford University Press.

Wacquant, Loïc (2004). «Following Bourdieu into the Field.» *Ethnography*: vol. 5, no. 4.

Warner, Michael (2002). *Publics and Counterpublics*. New York: Zone Books.

Webster, Edward (2004). «Sociology in South Africa: Its Past, Present and Future.» *Society in Transition*: vol. 35, pp. 27-41.

Wilson, William Julius (1996). *When Work Disappears*. New York: Knopf.

Wolfe, Alan (1989). *Whose Keeper?*. Berkeley, CA: University of California Press.